د. رفيق حبيب

حروب الديمقراطية

معارك الإصلاح والهيمنة



مكتبة الشروق الدولية

حروب الديمقراطية
معارك الإصلاح والهيمنة

الطبعـــة الأولى

١٤٢٧ هـ ـ يناير ٢٠٠٦ م



٩ شارع السعادة . أبراج عثمان . روكسي . القاهرة

تليفون وفاكس: ٤٥٠١٢٢٨ ـ ٤٥٠١٣٢٩ ـ ٢٥٦٥٩٣٩

Email: < shoroukintl @ hotmail. com >

< shoroukintl @ yahoo.com >

حروب الديمقراطية
معارك الإصلاح والهيمنة

د. رفيق حبيب

مكتبة الشروق الدولية

المقدمة(*)

بدأت أحداث القرن الحادى والعشرين بالعديد من التحولات، ثم تسارعت الأحداث بصورة تؤكد على أننا أمام مرحلة من مراحل التغير التاريخى، والتى تفصل بين مرحلة وأخرى. ولقد شهد القرن الجديد محاولة أمريكية منظمة لحكم العالم، وهى ككل المراحل التى تصل لها دولة عظمى عندما يتأكد انفرادها بالقوة بدون منافس. وأصبح العالمان العربى والإسلامى هدفا مباشرا للهيمنة الأمريكية، وكأن تحقق الإمبراطورية الأمريكية لا يبدأ إلا بالسيطرة على منطقتنا.

وإذا كانت الحرب على أفغانستان والعراق قد دشنت الحملات العسكرية على المنطقة، إلا أن الإدارة الأمريكية اعتبرت ذلك بمثابة العصا التى تساعدها على فرض هيمنتها على المنطقة ككل، ولكن بأساليب الضغط والترغيب والترهيب المختلفة، وكأن السلاح استخدم لتقوية الضغط السياسى، وتأكيد تأثيره على الحكومات العربية والإسلامية.

لقد أصبحنا اليوم نواجه إمبراطورية جديدة فى أسسها، فهى لا تريد أن تحتل العالم عسكريا، بل تريد السيطرة على حضارات العالم وعقل

(*) نشرت أجزاء من الكتاب فى بعض الصحف المصرية والعربية.

العالم، وتريد السيطرة على الأنظمة السياسية والاقتصادية، هى فى الواقع محاولة شاملة لتأسيس أول احتلال حضارى شامل فى تاريخ الإنسانية.

وأمام هذه الأهداف الجديدة، والتى تتفق فيها الإدارة الأمريكية مع الاتحاد الأوروبى، أصبح من الضرورى الوصول إلى استراتيجيات عمل جديدة، لتحقيق حلم سيادة الحضارة الغربية على عقول كل أمم وشعوب العالم. وكانت الديمقراطية هى العنوان الأهم والأبرز، عنوان من أجل الهيمنة على العالم، بدعوى تحرير العالم. وبهذا أصبحت معارك السياسة هى معارك القرن الحادى والعشرين، وهى المعركة التى ستحدد مصير الإمبراطورية الأمريكية، وتحدد مصير الأمة العربية والإسلامية.

د. رفيق حبيب

المشهد الأول
ألغاز الديمقراطية الوافدة

الدعوة لتطبيق الديمقراطية أصبحت تتردد على مستويات متعددة، لعل أهمها دعوة الولايات المتحدة الأمريكية لتطبيق الديمقراطية فى كل بلاد العالم، خاصة الدول العربية والإسلامية. بل إن السياسة الخارجية الأمريكية - خاصة منذ ولاية الرئيس جورج دبليو بوش الأولى والثانية - جعلت تطبيق الديمقراطية في دول العالم النامي - ومنها الدول العربية والإسلامية - جزءا أصيلا من جدول أعمالها، ومسئوليتها الأولى. فالسياسة الخارجية الأمريكية ترى أن عليها تطبيق الديمقراطية، وتحقيق الحرية لدول العالم، كما جاء فى خطاب الولاية الثانية للرئيس جورج بوش. ويقوم هذا الخطاب على فرضية أن الشعوب تريد هذه الديمقراطية، وستقوم الولايات المتحدة بتحرير الشعوب من الحكم الاستبدادى لتحقق لهم الديمقراطية والحرية. وما يحدث فى العراق وأفغانستان هو نموذج لنشر الديمقراطية والتحرر من خلال القوة الأمريكية النافذة، بما فيها القوة العسكرية.

ومن الضرورى التحفظ على مسألة تبنى أمريكا ـ كقوة عظمى ـ لبرنامج لتغيير العالم، مهما كانت الشعارات. فالأمر يعنى التدخل فى الشئون الداخلية لدول العالم. وكأن السياسة تتحدد من خلال القوة العظمى، وتطبقها الدول الأضعف، أو نقول الدول التابعة. وعلينا أن نسأل، كيف يمكن تحرير شعوب العالم دون أن يكون لها رأى فيما يحدث؟ وهل هذا التوجه هو محاولة لفرض الهيمنة الأمريكية على العالم؟

وإذا تجاوزنا مسألة تحرير العالم، سنرى أن السياسة الأمريكية قد حددت صورة لنظام الحكم ـ واجبة التطبيق ـ بدعوى أنها مطلب شعبى، وتلك الصورة هى مفتاح فهم السياسة الأمريكية، وتحديد غاياتها النهائية. فالهدف من التحرر على النمط الأمريكى، هو تطبيق النظام السياسى الديمقراطى، لذا علينا أن نحدد شكل هذا التطبيق كما يحدث فى العراق وأفغانستان، وكذلك فى فلسطين. وأول ما نلاحظه أن تحرير شعوب المنطقة يعنى تخلصهم من أنظمة سياسية أو تيارات سياسية لصالح أنظمة وتيارات أخرى. ويفهم من ذلك التخلص من التيارات السياسية «الاستبدادية» لصالح التيارات السياسية «الديمقراطية»، وكذلك التخلص من التيارات «الإرهابية» لصالح التيارات «التحررية». والواقع يؤكد أن السياسة الأمريكية هى التى تصنف التيارات السياسية وتحدد المسموح والمرفوض. والحقائق تؤكد أن فئة التيارات «الإرهابية»

تتوسع لحد يشمل كل معارضة للسياسات الخارجية الأمريكية، وكل معارضة للسياسات الإسرائيلية فكل من يعارض السياسة الأمريكية الإسرائيلية يكون ضد الديمقراطية، وبالتالى لا يجوز أن تكون له حرية العمل داخل التجربة والتطبيق الديمقراطى.

وفى الكثير من الحوارات والكتابات العربية - والتى يتبناها دعاة الديمقراطية من العرب، المنتمين للمشروع السياسى الغربى - نرى تلك التصنيفات التى تحدد من يحق له العمل من خلال النظام الديمقراطى، ومن يعتبر عدوا للديمقراطية، وبالتالى لا يكون له الحق فى العمل السياسى داخل أى نظام ديمقراطى. والمشكلة تتمثل فى مفهوم المعاداة للديمقراطية، ففى التصور الأمريكى المطبق فى العراق مثلا، نجد أن من يخالف السياسات الأمريكية يصبح عدوا للديمقراطية. لكن الأهم من هذا، أن من يخالف المشروع السياسى الغربى يعتبر عدوا للديمقراطية أيضا.

من هذا يتضح الجانب الأساسى فى مأزق الديمقراطية. فالأمر ليس فقط بسبب التدخل الخارجى وفرض الهيمنة، ولكن الأمر يتعلق أيضا بالتيارات المسموح لها بالعمل من خلال النظام الديمقراطى؟ ومعظم السياسات الغربية - وأيضا مواقف المثقفين العرب من وكلاء المشروع الغربى - تؤكد على أن الديمقراطية نظام يسمح بالعمل السياسى الحر للمشروعات السياسية الغربية، أى التى تنتمى لمرجعية التجربة السياسية

الغربية. فالديمقراطية التى ترتبط بعدد من القيم الغربية الأساسية ليست نظاما للعمل السياسى الحر، بل هى نظام يفترض أن التيارات الأساسية التى ستمارس العمل من خلاله تنتمى لنفس مرجعيته الغربية.

وما يحدث فى العراق يمثل النموذج الأهم فى أول عملية لتصنيع الديمقراطية، رغم أن التوجهات السياسية لا تصنع. ولكن أهمية تجربة العراق أنها تؤكد أن ما تريده أمريكا - كنموذج للديمقراطية - يصطدم مع العديد من التيارات السياسية الفاعلة فى الشارع العربى، بما يستلزم إعادة تشكيل الشارع السياسى. ومعنى ذلك أن بداية التحرر والديمقراطية لن تكون إلا بعزل التيارات التى لا تنتمى للتجربة السياسية الغربية كمرجعية لها، وهى فى النهاية التيارات المحلية، ومنها التيارات الإسلامية. وكأن الحرية التى تنادى بها الولايات المتحدة الأمريكية هى حرية التيارات السياسية التى تتبع النظام الغربى دون غيرها.

ولعل هذه الصورة أكثر مناسبة لشرح ما يحدث، فالسياسة الخارجية الأمريكية لا تريد تحرير العالم، بل تريد تغريب العالم، وتغريب النظم السياسية، من خلال محاربة الأشكال والنماذج المحلية، لصالح النموذج الغربى الوافد. والهدف النهائى لهذه الخطة هو فرض الهيمنة الأمريكية، ولكن ليس فى صورة من صور الاستعمار القديم، بل فى صورة الاستعمار الجديد، الذى لا يحتل الأرض فقط، بل يحتل العقول أيضا. ولعل هذا الأمر يلفت الانتباه لتغير الهدف الإمبراطورى، بين استعمار

قديم وآخر حديث. فالإمبراطورية الأمريكية الحديثة تقوم على إعادة إنتاج العالم داخل نموذج سياسي واحد، بهدف تعظيم مدى نفاذ النظام الرأسمالي العالمي، وتوحيد الأسواق، والسيطرة على حركة التجارة، والسيطرة أيضا على منابع المواد الخام - ومنها النفط - ويبدو أن الاستعمار الحديث لا يتحقق من خلال السيطرة على مقدرات البلاد المستعمَرة كما كان يحدث في الماضي، بل يتحقق من خلال تحويل البلاد المستعمَرة أو المهيمَن عليها إلى عناصر نشطة وفاعلة في تنفيذ المشروع السياسي الغربي، بل نقول المشروع الحضاري الغربي. وقد يكون هذا التحول الجديد، من استعمار الأرض، إلى استعمار العقول، بسبب تضخم النظام الرأسمالي، وحاجته المستمرة إلى ضم بلاد وشعوب إلى فلكه.

وعندما نتناول قضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي علينا تعريف المفاهيم تعريفا دقيقا. فلا يكفي القول بأننا نريد الإصلاح من الداخل لا من الخارج، أو نقول: إننا نريد أن يأتي الإصلاح من الداخل قبل أن يأتينا من الخارج. بل علينا التفرقة بين إصلاح يأتي بالنموذج السياسي الغربي، وإصلاح يأتي بنموذج سياسي خاص بحضارتنا ويعبر عن جمهور الأمة. فالإصلاح القادم من الخارج يهدف إلى ممارسة الديمقراطية بين المؤمنين بالمشروع السياسي الغربي. وهو بهذا يُحيِّد جماهير الأمة، ويمنع أي بديل سياسي محلي، نابع من الخصوصية الحضارية والثقافية للأمة. ولهذا يصبح السؤال المحوري حول دلالة

الديمقراطية، فهل هى منهج عمل سياسى يصلح للتطبيق فى كل بلاد العالم؟ أم أنها نظام قيم غربى يؤدى تطبيقها إلى تغريب النظام السياسى وسقوطه فى التبعية الحضارية؟

والحقيقة أن الديمقراطية تمثل نظاما للقيم، وبالتالى فهى تنتمى للحضارة الغربية وقيمها. وما نحتاجه فى الإصلاح الداخلى النابع من حضارتنا هو أن نقتبس أساليب العمل الديمقراطى التى ثبتت فاعليتها فى التجربة الغربية. فالانتخابات مثلا، تمثل وسيلة نافعة للعمل السياسى، بما تشمله من تعدد سياسى، وتنافس حر بين الجماعات السياسية. لهذا نحتاج بالفعل إلى إصلاح سياسى، يستفيد من التجربة الغربية، دون أن ينقلها ويعيد إنتاجها، أى إصلاح سياسى يسمح بتكوين تيارات سياسية تعبر عن الأمة، وليس تيارات سياسية تابعة للتجربة الغربية.

لهذا لا نرى أن الفرق بين الإصلاح من الداخل والإصلاح من الخارج يكمن فى مسألة ممارسة الضغط الخارجى، وما يتبعه من انتقاص من السيادة. فمشروع الإصلاح الأمريكى يقوم أساسا على إهدار حق الأمة فى اختيار النموذج السياسى المناسب لها. فالتحرر الذى تحاول السياسة الخارجية الأمريكية نشره فى بلادنا هو محاولة لفرض تحررنا من قيمنا لصالح فرض القيم الغربية. وكأن حضارتنا هى الاستبداد والإرهاب الذى تريد الولايات المتحدة الأمريكية تحريرنا منه. وما يحدث فى العراق يمثل النموذج الأوضح لتلك الهجمة، فالقوة المفرطة تستخدم لإعادة

تشكيل العقل العـراقـي، كنموذج لتغيير العقل العربي والإسـلامي. وبـهذا تصـبح الديمقراطية ـ كمشروع غربي ـ عملية هيمنة واستعمار، لا للأرض فقط بل للعقل أيضا. وهي بهذا تمثل محاولة للإبادة الحضارية، نظن أنها غير مسبوقة تاريخيا. ففي الماضي كانت الإبادة للناس أنفسهم، أما الآن فقد أصبحت إبادة للعقل الجمعي وللحضارة، أي محاولة لإعادة إنتاج البشر، وتصنيع للعقول والثقافة والحضارة.

* * *

تفكيك الأمة العربية

إن المشـهد الديمقـراطي المزعوم في العراق يشـير إلى جزء مـهم من الاستراتيجية الأمريكية تجاه المنطقة العربية والإسلامية، تؤسس في العراق لديمقراطية بين الطوائف الدينية والجماعات الفرعية، وليس بين التيارات السياسية، مما يعني أننا لسنا أمام ممارسة سياسية حرة، بل أمام مشهد اختزال المجال السياسي تماما، ليتم تفجير التنافس الاجتماعي حول المكانة والسلطة والثروة بين الجماعات المختلفة. وفي الواقع سنجد أن الديمقراطية تحولت لمشهد للتفكيك يراد إعادة إنتاجه في العديد من الدول العربية والإسلامية عند الضرورة. وبهذا أصبح من الضروري فهم التكوين الجماعي المتعدد لأمتنا.

دراسة تركيب المجتمعات العربية لم يعد سؤالا في علم الاجتماع، بل أصبح أيضا سؤالا في مجال الصراعات وقراءة المستقبل وتفسير خطط

الهيمنة الخارجية. فالأمر يحتاج منا إلى تحديد للهوية، ومراجعة للمرجعية الحضارية والتاريخية، كما يحتاج منا لتحديد منهج مواجهة العدوان الخارجي. وربما يكون المشهد العراقى كاشفا عن حجم المشكلة وما فيها من حساسية على مستقبل الأمة. ولكن المشهد السودانى أيضا يكمل الصورة المعقدة، لتفاعل العوامل الداخلية والعوامل الخارجية. وربما تضاف مشاهد أخرى فى المستقبل، فالوهن أو الاضطراب الداخلى يتزايد، والمشهد المصرى الذى يتفجر على فترات حاضر فى الأذهان.

وعلينا فى البداية تحديد الصورة من الداخل، فما هو الواقع العربى؟ بل ما هو الواقع الإسلامى أيضا؟ فالأمة العربية الإسلامية والأمة الإسلامية عامة هى جماعة كبيرة من البشر، يربط بينها التاريخ والجغرافية؛ أى الأحداث والواقع والمكان المشترك. ويربط بينها أيضا ـ وهو الأساس الأول ـ القيم المشتركة، أى الحضارة المشتركة. وهذا الرابط يتجسد فى وجود نظام قيم عليا ينتمى له المنتمون إلى حضارة واحدة، مما يؤدى إلى وجود توجه عام لهذه الجماعة يحدد لها طريق الحياة. بهذا نعرف وحدة الأمة، فى وجود نظام حياة يرتب أسس الاجتماع البشرى لها. ومن القيم المشتركة تنتج الحضارة الواحدة، ويتحقق النظام المحقق لترتيب الحياة الاجتماعية.

والقيم العليا، هى الإطار العام، وليست هى تفاصيل التقاليد والسلوكيات الفرعية. فالأمة الإسلامية هى ـ فى تصورنا ـ الأمة التى

تقوم على قيم التدين والحق والعدالة والتراحم، والتى يتشكل منها نظام قيم جماعى تضامنى عائلى. وبهذا التعريف المختصر نرى أن ما يجمع الأمة هى تلك القيم التى ترسم نظاما عاما للحياة، وتحدد التوجهات الأساسية، وتنظم علاقات الناس مع بعضهم البعض. مما يحدد الأسس التى تستمر الحياة بها، وتتمكن الجماعة البشرية من الاستمرار ومواجهة الأزمات.

ننتقل بعد هذا إلى واحدة من الخصائص المهمة للأمة العربية والإسلامية، حيث نراها عبر كل عصورها، أمة متعددة الجماعات. فالتاريخ العربى والإسلامى يشهد على تعددية متميزة عبرت عن نفسها فى تعدد الطوائف والملل والمذاهب والجماعات والقبائل. ونفهم من هذا أن الإطار العام الذى يحقق وحدة الأمة يسمح بالتعدد الداخلى لجماعات نوعية، لها ثقافات فرعية، وتنتمى جميعًا للأمة الواحدة، أى أنها تنتمى فى نهاية الأمر لمرجعية القيم العليا المشكِّلة للحضارة العربية والإسلامية.

تلك التعددية فى الثقافات والجماعات الفرعية هى من أهم خصائص الحضارة العربية والإسلامية، مما يعنى أن الحضارة قامت بها، وهى ليست حالة مرحلية، أو خاصية تعبر عن فترة تاريخية معينة. فالمراحل التاريخية المتعاقبة كشفت عن استمرارية هذه التعددية، ولم تؤثر على وجودها أى صراعات وقعت بين الجماعات المشكِّلة للأمة. يدفعنا هذا لنرى أن التعددية الاجتماعية والثقافية هى جزء أصيل من الحضارة، أى أن التنوع

والثراء الداخلى الناتج من التعددية هو أحد الأعمدة التى شكلت الحضارة العربية والإسلامية .

هنا نعود إلى الحالة العربية الراهنة . لنرى أن الجماعات المشكّلة للأمة فى حالة فرقة نسبية، نجد بعضا من ذلك فى العراق أو السودان، كما رأينا بعضا منها فى لبنان، ونرى أحيانا بعضا من ذلك فى مصر . نفهم من ذلك أن حالة العلاقة بين الجماعات المشكّلة للأمة تتجه إلى الصراع والفرقة، أكثر من اتجاهها إلى الوحدة . وعلينا أن نعرف الأسباب التى منها أن حالات الضعف والتراجع الحضارى تؤدى إلى التفكك ؛ لأن التراجع الحضارى يصيب الإطار العام للحضارة، والوظائف الأساسية له، ومنها أنه الإطار المحرك لكل الجماعات فى سياق واحد منظم . وكذلك نجد أن ضعف النظام السياسى العربى وتفككه يجعله لا يقوم بدور فى تقوية الإطار العام للأمة .

ولكن المشهد العراقى كشف عن أمر شديد الأهمية فى تصورنا . فالنظام العراقى الذى قام على نموذج الدولة القومية المستلهم من التجربة السياسية الغربية قام أساسا على تجاهل التنويعات الداخلية، ومحاولة فرض صورة نمطية واحدة، وكأنها تمثل الإنسان العراقى الرسمى، وتجاهل بذلك كل الصور . وهنا نتعلم من هذه التجربة دروسا مهمة . فعندما سقط النظام العراقى رأينا العراق بكل تنويعاته كما هو، لم تؤثر عليه أى محاولة للتنميط الإجبارى . وعرفنا أيضا أن محاولة التنميط التى

قام بها نظام البعث الحاكم - والتى كانت محاكاة لتجربة الدولة الغربية القومية - اعتمدت على تمييز جماعة السنة، وتركيب نمط منها لا يعبر عنها، رغم أنه اعتمد عليها، مما أدى إلى تهميش الجماعات الأخرى. ورأينا عند سقوط النظام العراقى أنه كان رغم استبداده الشديد هشا ورخوا. ورأينا أن الجماعات والطوائف والعشائر من القوة والتنظيم بحيث عبرت عن نظام فاعل، ويبدو أنه استمر حيا، رغم كل محاولات التنميط.

وإذا سمينا النظام العربى والإسلامى اختصارا بنظام الطوائف المتعددة، سنرى أن النظام الغربى ليس كذلك. فالدولة القومية الغربية تقوم على فكرة تنميط هوية المواطنين داخل إطار قانونى واحد، لا يفرق بين مواطن وآخر، ولا يسمح بوجود جماعات متعددة لها تميزها الثقافى أو النظامى أو القانونى. فالتجربة الغربية السياسية تعتمد على النموذج الموحد للمواطن، ولا تعترف بالجماعات الفرعية، ولا بنظام الإدارة الذاتية للجماعات الفرعية. وهى صورة تختلف تماما عن الصورة العربية والإسلامية التى كان ينظر لها المستشرقون بوصفها فسيفساء غير مترابطة لعدم قدرتهم على فهم النظام المعتمد على التعدد والوحدة معا.

هنا نصل لأهمية ترجمة المشروع الأمريكى للمنطقة العربية والإسلامية. فمشروع الديمقراطية الأمريكى - فى أفضل صورة مثالية له - يقوم على تنميط العرب والمسلمين على نموذج المواطن الغربى، مما

يعنى أولا إبادة كل مظاهر التنوع والتعدد، وتحطيم الجماعات الفرعية، ويعنى ثانيا ـ وهو الأهم ـ إعادة إنتاج الإنسان العربى ليكون مواطنًا غربيًا أمريكيًا عالميًا. وعلينا أن نرى أن هذا ما تقوم به تجربة إعادة إنتاج النماذج السياسية الغربية فى بلادنا، حتى وإن قامت بها النظم السياسية العربية، والفرق الأساسى أن المشروع الأمريكى الراهن يهدف إلى التنميط الكامل.

ومع هذا نرى أن السياسة الأمريكية تعتمد على التفرقة بين الجماعات، وكأنها تدعى محاولة الدفاع عن الجماعة المظلومة أو المضطهدة فى وجه الظالمة. والحقيقة أن هذه السياسة تقوم على فرض الهيمنة الخارجية، من خلال إضعاف الداخل فى صراع أو حرب أهلية، أى سياسة «فرِّق تَسُدْ» الشهيرة. والحل الفيدرالى الذى يطرح أحيانا من الغربيين أو من وكلائهم المحليين ليس له علاقة ما بالتعدد الاجتماعى والثقافى الذى نتكلم عنه؛ لأن الفيدرالية تقوم على أسس مكانية، بأن يكون الحكم المركزى المباشر لا يتلاءم مع طبيعة المكان أو حدوده، فيكون النظام الفيدرالى هو النموذج الأمثل. والفيدرالية هنا تسمح بأن يكون لكل كيان جغرافى أوضاع وترتيبات خاصة، ولكنها لا تسمح بالتعدد بين تكوينات ثقافية، وبالطبع لا تسمح بالتعدد فى الإطار القانونى، حيث يظل الأساس أن الجميع هم مواطنون لهم نفس النموذج، وبالتالى لهم نفس الحقوق. وبالطبع فإن الفيدرالية لا تسمح بالتعدد المتقاطع مع المكان. نخلص من هذا أن الفيدرالية ليست هى التعددية.

معنى هذا أن المخطط الأمريكى يقوم على التفكيك أولا لإضعاف الداخل والاستفادة من النزاعات الداخلية، ثم التنميط ثانيا للجميع وداخل نمط واحد، وهو نموذج المواطن الغربى. إننا بصدد عمل منظم من الخارج، وتجارب سياسية داخلية تحاول تدمير التعدد الداخلى واستغلاله فى الوقت نفسه. ونحن بصدد مواقف من نخب عربية تحاول التركيز على الاختلافات الداخلية لتبرهن على عدم وجود وحدة للحضارة العربية والإسلامية، وتنادى فى النهاية بالنموذج العلمانى. وكل هذه المحاولات تقوم على التفكيك ثم التغريب.

ولكن من داخل هذا التعدد نجد جماعات تحاول البحث عن موضعها ومكانها، وتستعين بالخارج على الداخل، وهى فى الواقع تستعين بقوى غربية - غالبا أمريكية - ضد أنظمة سياسية عربية تتبع النموذج السياسى الغربى، ولا تعترف بالتعددية الجماعية. والمعنى هنا واضح، أن الحل لا يمكن أن يأتى من الخارج؛ لأن التدخل الخارجى يهدف إلى تغيير الأنظمة الحاكمة المتحالفة معه، والتى تستمد نظامها من التجربة الغربية، بأنظمة أخرى مصنعة ومصممة حسب أهداف السياسة الغربية. إن أى جماعة تستعين بالتدخل الخارجى عليها أن تعرف أن هدف التدخل النهائى هو القضاء على تميزها، هى وغيرها من الجماعات. لهذا نحتاج إلى حل داخلى يقوم على النهوض الحضارى، معتمد على كل جماعات الأمة، وعلى تنوعها وتوحدها فى آن واحد.

* * *

المشهد الثانى

الديمقراطية ضد الديمقراطية

قد يتصور البعض أن تحقيق الديمقراطية يعنى تحقيق الحرية السياسية، ويجعل الأمة مصدر السلطات والتشريع، ويعيد للأمة دورها فى تحديد مصيرها. وبالفعل فإن تطبيق الحرية السياسية مما يتيح المجال كاملا أمام التيارات السياسية المعبرة عن الأمة لتقود النظام السياسى، يؤدى إلى تفعيل دور جمهور الأمة ليصبح المحدد الأساسى للتوجهات السياسية. ولكن الديمقراطية المراد تطبيقها الآن ليست نوعا واحدا من الديمقراطية، بل هى شعار للعديد من الأهداف. لهذا قد تتحقق الديمقراطية شكلا، ثم نجد نتاج ذلك لا يمت للحرية السياسية من قريب أو بعيد. فقد يتحقق شكل من أشكال الديمقراطية، ونجد دور جماهير الأمة محجما، ولم يُفعَّل بعد.

* * *

الديمقراطية والحديث عن الإصلاح والتغيير

أصبح الحديث المتكرر عن الإصلاح والتغيير وتطبيق الديمقراطية

موحيا بأن هناك تغييرا ما سيحدث، وأن معظم القوى والنخب ـ بما فيها النظام الحاكم ـ تريد إحداث قدر ما من التغيير. ولكن واقع الحال يؤكد أن الشعارات والأحاديث شيء، وما يحدث شيء آخر. لذا يصبح من الضروري فهم التوجهات الحقيقية للقوى الفاعلة في الشارع السياسي المصري، وعلى الأخص موقف النظام الحاكم في مصر. ومن الملاحظ أن النخبة الحاكمة تتداول أحاديث الإصلاح بسبب الضغوط الخارجية. ولا نرى ـ حتى الآن ـ مؤشرا على أن النخبة الحاكمة تريد الإصلاح لأسباب داخلية حقيقية.

وما حدث في انتخابات عام ٢٠٠٠م سبَّب صدمة للحزب الحاكم عندما استطاع المنشقون عنه تحقيق مكاسب أكبر من المرشحين الرسميين للحزب الحاكم. كما لوحظ قدرة المستقلين عموما على منافسة الحزب الحاكم. يضاف لذلك تفوق جماعة الإخوان المسلمين بصورة جعلت النظام الحاكم يتدخل في صور أمنية مكشوفة. وأدى كل هذا لخروج دعوة الإصلاح أو الفكر الجديد من الحزب الحاكم، والذي بات شعارا لا يجد مكانا على أرض الواقع، رغم أن بعض النخب المتحالفة مع النظام الحاكم تناديه بالإصلاح.

منافسة سياسية بدون تداول للسلطة

من المؤكد أن النظام الحاكم يريد منافسة سياسية محدودة وشكلاً

ديمقراطيّا دون أن يؤدى ذلك إلى ديمقراطية حقيقية، أو يؤدى إلى تداول للسلطة. ويتأكد ذلك فى موقف النظام الحاكم من الأحزاب السياسية، وكيف يحاول تحجيمها، أو تجميد الأحزاب النشطة مثل حزب العمل. ثم نراه يتحالف أو ينسق مع الأحزاب المحدودة الانتشار، والتى تفيد فى تحقيق الشكل الديمقراطى دون الجوهر. ويؤدى هذا الموقف إلى محاولة استئصال الحركات الإسلامية، وخاصة جماعة الإخوان المسلمين. حيث يرى النظام الحاكم أن جماعة الإخوان يمكن أن تكون منافسا حقيقيا، وتقلب الديمقراطية الشكلية إلى ديمقراطية حقيقية، حيث يمكن أن تؤثر الجماعة عبر الوقت على مدى سيطرة الحزب الحاكم على مجلس الشعب.

ولكن النخب المتحالفة مع النظام الحاكم لها موقف مختلف عن ذلك، حيث إنها تمثل فريقين. الفريق الأول ينتمى للنظام الحاكم، وبعضه للحزب الحاكم، وهو يؤيد موقف السلطة الحاكمة فى تجميد العمل السياسى ويوافق ضمنا على استمرار الحزب الوطنى الديمقراطى فى السلطة. أما الفريق الثانى ـ وهو مكون من وكلاء المشروع السياسى الغربى ـ فنجدهم يطالبون بديمقراطية حقيقية، وانتخابات حرة، مما يعنى أنهم لا يحاولون المحافظة على سيطرة النخبة الحاكمة ولا الحزب الحاكم. ولكن هذه النخب المتغربة ـ أى المارينز العرب ـ تحاول وضع شروط على القوى المسموح لها بالعمل السياسى داخل نطاق الديمقراطية. فنجدها تستبعد التيار الإسلامى من منظومة العمل السياسى. وكثيرا ما تتردد

دعوات حول عدم ديمقراطية التيار الإسلامى، أو أنه تيار دينى ينادى بالدولة الدينية ويحاول تأسيس حزب دينى، وهو ما يعتبر ضد الديمقراطية والدستور.

ويؤدى هذا الموقف - الذى يفترض أنه ديمقراطى - إلى تأكيد التحالف بين وكلاء الغرب من المثقفين والسلطة الحاكمة. ثم تتمادى هذه النخب المتغربة، فنجدها توافق ضمنا على كل إجراء يتخذ بحق الإسلاميين، وبعضها يحث النظام الحاكم على ضرب التيار الإسلامى. والواقع يؤكد رؤية تلك النخب من أن الطرح السياسى والحضارى للتيار الإسلامى يؤثر على المشروع السياسى الغربى المراد تطبيقه فى مصر. ويصبح إقصاء الإسلاميين بهدف فرض نموذج سياسى غربى ليس له جماهير، ولذلك لا يمكن أن يدخل فى منافسة مع تيار له جماهير مثل الحركة الإسلامية.

ديمقراطية بدون جماهير

والعامل المشترك فى الموقف من التيار الإسلامى - خاصة جماعة الإخوان المسلمين - يكمن فى مسألة الجماهير. فالتيار الذى يستطيع تحريك الجماهير، والذى يعتمد فى تأكيد وزنه السياسى على الجماهير سيمثل منافسا قويا للنظام الحاكم، يهدد هيمنته وانفراده بالسلطة. وكذلك تعتمد الحركات الجماهيرية على وزنها فى الشارع السياسى، لهذا لا تحتاج كثيرا للاعتماد على التحالف مع السلطة الحاكمة.

والاعتماد على الجماهير يؤدى أيضا إلى التعبير عنها والتمسك بقيمها وتوجهاتها. ولكن مشروع النخب المتغربة والنظام الحاكم لا يحتاج للجماهير، بل يقوم أساسا على فرض الوصاية عنيها. فالنظام الحاكم يرى أنه الوصى على الجماهير، منذ قاد ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢، وبحكم هذه الوصاية يحدد الاختيارات، بل نقول الاختيار الذى يلزم به الجماهير. والنخب المتغربة ترى أن الجماهير متخلفة وتنتمى لثقافة متخلفة، لهذا تفرض عليها الوصاية، وتريد منها أن تختار بحرية كاملة الحل السياسى الغربى، بل نقول الحل الحضارى الغربى كبديل وحيد.

استئصال ديمقراطية الإخوان

تداول التيار الإسلامى مسألة الديمقراطية واستوعبها كمنهج للحركة السياسية، كما حدث مع الإخوان المسلمين. ولكن جماعة الإخوان رأت فى الديمقراطية وسيلة لتحكيم الأمة، لتصبح الأمة مصدر السلطات، وأصبح هذا المفهوم هو الركيزة الأساسية التى بنى عليها قبول العمل من خلال النظام الديمقراطى. فالجماعة منذ تأسيسها على يد الإمام الشهيد حسن البنا، تعمل من أجل تحقيق الإصلاح، من خلال الدعوة والتربية والنصح والإرشاد، وكل هذه الأدوات تقوم أساسا على فكرة تغيير الناس وتشكيل رأى عام. وبهذا يحدث الإصلاح أو التغيير من خلال تغيير الناس أنفسهم. ولهذا رأت الجماعة أن المنهج

الديمقراطى فى العمل السياسى يقوم على تحكيم الناس من خلال صناديق الانتخاب. فإذا توجهت الجماعة برسالتها للناس وقبلوها، عندئذ يفوزون بأصوات من آمن برسالتهم، مما يمكّنهم من الدعوة لها فى القنوات الرسمية للعمل السياسى والتشريعى، أى مجلس الشعب.

ولكن الديمقراطية التى يفهمها النظام الحاكم والنخب المتغربة لا تقوم على هذا الفهم، بل هى محاولة إعادة الديمقراطية التى كانت قبل ثورة يوليو. فقبل الثورة كانت هناك مساحة كبيرة للحرية فى مجال الرأى والعمل السياسى، ولكن الممارسة الحزبية لم تكن تعكس دائما رأى الناخبين بقدر ما كانت تعكس موقف النخب الحزبية وتنافسها فيما بينها. بمعنى أن الأحزاب قبل الثورة مثلت نخبا مسيطرة على المجال السياسى، وكانت تتوالى على السلطة، وتتصارع فيما بينها. وبالطبع كانت هناك الكثير من السلبيات فى تلك التجربة الحزبية، كما كان لها إيجابيات ظرفية ارتبطت بمرحلة من مراحل حزب الوفد. ولكن المهم هنا هو فكرة سيطرة نخب بحكم ما تملكه من نفوذ أو سلطة، ويصبح أمام الناخب أن يختار بينها، وهو الوضع الذى رفضه الإمام الشهيد حسن البنا.

وهذه الصورة تختلف تماما عن المنهج الذى يميز الحركات الإسلامية المعتدلة، وخاصة الإخوان، فهذه الحركات تأتى من الناس، ولا تمثل نخبة بل طليعة، أى قيادة تأتى من الناس، وتستمر فى موقعها القيادى

كقيادة اجتماعية بقدر التفاف الناس حولها. هى إذًا طليعة من الناس، وليست نخبة تملك النفوذ والمكانة والسلطة، فاستمرار الطليعة يحتكم للناس، أما استمرار النخبة فيفرض فرضا بحكم ما تملك من قوة. والنخب تميل إلى الوصاية على الناس، أما الطليعة فتعرض فكرها على الناس، وتصبح قيادة لهم إذا وافقوا على فكرها.

وتلك هى المشكلة الأساسية فى مسألة موقف الإخوان من الديمقراطية، وموقف السلطة الحاكمة والنخب من جماعة الإخوان. فالمراد من قبل السلطة الحاكمة هو إقامة ديمقراطية النخب، والسلطة الحاكمة تريدها بلا تداول، والنخب تريدها بتداول السلطة، ولكن كلاهما يريدها بلا جماهير، وإنما من خلال طرح البدائل الرشيدة على الجماهير، التى يكون لها حرية أن تختار هذه البدائل، دون أن يكون من حقها رفضها. وتلك الديمقراطية المفروضة لا تناسب الحركات الإسلامية، ومنها جماعة الإخوان، والتى تقوم أساسا كحركة تنبع من الناس وتحتكم إليهم.

* * *

ديمقراطية لإجهاض التغيير

هل يمكن أن تؤدى ممارسة الديمقراطية إلى إحداث تغيير فى النظام السياسى العربى؟ هذا السؤال من الأهمية بمكان، بعد أن أصبحت كل الدعاوى الخارجية والداخلية تتجه نحو تطبيق الديمقراطية فى البلاد

العربية والإسلامية، وكأن هذا المنهج فى العمل السياسى هو الطريق للإصلاح والتغيير. وبالطبع تختلف دعوات الديمقراطية حسب الجهة الداعية، من النظم السياسية العربية إلى النخب المتغربة إلى السياسة الخارجية الأمريكية، إلى الحركات الإسلامية. ويبدأ السؤال من جدول أعمال التغيير، فهل كل دعوة للديمقراطية تشتمل على جدول أعمال للتغيير؟ وما هو هذا التغيير وحجمه؟ ولا ينتهى السؤال قبل أن نحدد دور صناديق الانتخاب فى إحداث التغيير.

والحقيقة الأولى أن ممارسة الديمقراطية ليست وسيلة للتغيير، ولا الانتخابات تعد وسيلة للتغيير. فالحاصل فى الدول الديمقراطية أنها مارست الديمقراطية بعد أن وصلت إلى حالة سياسية مستقرة ومتفق عليها. ففى الغرب قامت النهضة الغربية المعاصرة من خلال الثورات والحروب، ووضعت الدساتير الجديدة كنتاج لحركات تغيير كبرى. وأصبحت هذه الدساتير هى المعبرة عن الوضع السياسى الجديد، ومن داخلها بدأ الغرب فى ممارسة الديمقراطية والاحتكام للانتخابات. ولكن الخروج من العصور الوسطى إلى عصر النهضة الغربية المعاصرة لم يكن من خلال الانتخابات، بل كان فى معظمه تغييرا ثوريا ودمويا فى أحيان كثيرة.

والديمقراطية كمنهج للعمل السياسى تقوم على التنافس الحر بين أحزاب سياسية تنتمى كلها للنظام القائم، وتتنوع فى مواقفها داخل هذا

النظام. لهذا يعد تداول السلطة قائما بين بدائل لنفس النظام العام المسيطر، والمترجم فى الدستور والقوانين. وحجم التغير الحادث من خلال الانتخابات لا يؤدى إلى تغيير جذرى. ولا يغير من نظام إلى آخر. وحالة دول أوروبا الشرقية يمتزج فيها ممارسة الديمقراطية مع العصيان المدنى، وهى فى النهاية تشمل عملية تحول من تيار غربى إلى آخر ينتمى لنفس الإطار الحضارى. بمعنى أن التحول من الاشتراكية والشيوعية إلى الرأسمالية لم يحدث بالانتخابات فقط، بل حدث من خلال التظاهر والعصيان المدنى والخروب، وجاءت الانتخابات لتكمل عملية التحول.

الديمقراطية ومرحلة ما قبل النهوض

وفى البلاد العربية والإسلامية لا نرى أننا فى حالة استقرار وتقدم ونهضة، بل نحن فى مرحلة انتقالية على أحسن الظنون، ونحن فى مرحلة تخلف وتراجع حضارى واضح. ومجمل الأوضاع فى عالمنا العربى والإسلامى تشير إلى أننا فى مرحلة نحتاج فيها للخروج من مرحلة التراجع الحضارى للنهوض الحضارى. إننا نحتاج للتغيير حتى نخرج من أزمات التراجع الحضارى الداخلى، ونواجه تحديات العدوان الخارجى. وعندما نتكلم عن ممارسة الديمقراطية فى ضوء الأوضاع الراهنة فى البلاد العربية والإسلامية فإن هذا يعنى ممارسة سياسية من

داخل النظام السياسى العربى الإسلامى الراهن، أى ممارسة لتكريس الوضع الراهن. وربما تعنى الممارسة الديمقراطية فى ضوء الوضع الراهن تطويرا للنظام السياسى، أو تعديلا فى آليات الوصول للسلطة، أو تحقيقا لتداول السلطة، ولكنها لا تعنى تغييرا للنظام السياسى.

والحقيقة أن تلك المشكلة لا تقف عند حد دلالة الوسيلة السياسية - أى الديمقراطية - ولكنها تتجاوز هذا لمجمل المواقف التى تنادى بالديمقراطية. فالنظم السياسية فى البلاد العربية، ومواقف النخب المؤيدة لها، وكذلك النخب التى تدعو للمشروع السياسى الغربى تتفق فى النهاية على شكل للديمقراطية نراه يجهض كل محاولات التغيير. فإذا أخذنا من الديمقراطية فكرة التنافس الحر بين التيارات والجماعات والأحزاب السياسية، قد يرى البعض أن هذا كفيل بتحقيق مساحة من العمل السياسى قد تؤدى إلى التغيير والإصلاح الذى تنادى به بعض الحركات ومنها الحركات الإسلامية. وقد يرى البعض أن التنافس الحر سوف يسمح لأصحاب مشاريع التغيير بتحقيق برامجهم، إذا تحققت لهم الأغلبية من خلال صناديق الاقتراع. ولكن الواقع ينطوى على ممارسات قد تجعل الديمقراطية متحققة، دون أن تتحقق مشاريع التغيير.

تصنيع حالة من الديمقراطية

لا أحد يستطيع الزعم بأن مشاريع التطبيق الديمقراطى ودعواته

ـ والتى تتردد الآن من جهات متعددة ـ هى من قبيل الدعوات الجماهيرية المعبـرة عن الأمـة العـربيـة والأمـة الإسـلاميـة . والواقع أن الدعـوة للديمقراطية جاءت أولا من النخب المتغربة ، ثم جاءت ثانيا من الدول الغربية ، وأصبحت مشروعا استعماريا أمريكيا بامتياز ، ثم أصبحت شعارا للأنظمة العربية . فالدعوة خارجية ، وليست جماهيرية ، ولها جدول أعمال لم يأت من الناس أنفسهم . ولهذا تصبح الديمقراطية جدول أعمال سياسى يخص القائمين عليه والمدافعين عنه . والحقيقة أن النظام السياسى العربى ـ والذى كثيرا ما يتحفظ على المشروع الديمقراطى الغربى ـ يمثل تطبيقا سياسيا للنموذج السياسى الغربى فى بناء الدولة والدستور والقانون . والنظام السياسى العربى لا يتحفظ على التغريب ، ولا على الأخذ من المشروع السياسى الغربى ، إلا فيما يخص اهتمامه ببقائه فى السلطة . فالنظام السياسى العربى لم يقم على التنافس السياسى الحر ، ولم يأت من الناس ، ولم يكتسب شرعيته من الأمة ، ولهذا لا يريد المنافسة السياسية ، حتى مع الأحزاب المنتمية للمشروع السياسى الغربى .

لهذا فكل الأطراف المنادية بالديمقراطية لديها تصور عن حالة سياسية بعينها ، تريد تحقيقها على أرض الواقع . وهذه الحالة لم تأت من الناس ، بل هى حالة سابقة التجهيز ، ويراد تنفيذها . وهنا نرى أن علينا الحذر الشديد ؛ لأن الاختلافات بين الأطراف المنادية بالنموذج الغربى يمكن أن

تصل لحالة تسوية سلما أو ضغطا ، ونعرف بالطبع من يملك قوة الضغط . وهو ما سيحدث فى المستقبل القريب فى مكان أو آخر ، والمراد له أن يحدث فى مصر والسعودية أساسا ، حتى تتساقط بقية البلدان تباعا ، ودون جهد . وهنا يصبح تصنيع حالة من الديمقراطية ، تكريسا لأوضاع قائمة ، وإن كان فى صورة محسنة . ووجه الخطورة فى هذا أن تكون حالة الديمقراطية المصنعة نوعا من المسكنات طويلة الأجل ، تمدد فترات التراجع الحضارى .

والمشكلة الأكثر خطورة ، أن حالة الديمقراطية المراد تصنيعها تنطوى فى الواقع على حالة استعمار غير مباشر ، مما يعنى أننا أمام وسيلة جديدة للاستعمار ، تعتمد على الوسائل غير المباشرة وذلك من خلال إنتاج نظام سياسى غربى فى الدول العربية والإسلامية ، وهو ليس نظاما غربيا فى مضمونه فقط ، بل نظاما تابعا للهيمنة السياسية الغربية ، أى نظاما يدار من الخارج . وبهذا يصبح الإصلاح مؤجلا والتغيير مرجأ ، والاستقلال حلما بعيد المنال .

وتصنيع الديمقراطية يقوم أساسا على تصنيع نخب تؤمن بالديمقراطية والمشروع الغربى ، بل نقول نخب تابعة للسياسة الغربية ، والأمريكية خاصة ، وقد تكون نخبا تابعة لأجهزة المخابرات وغيرها . وتصنيع النخب يتم من خلال دعمها ، وتوفير الموارد اللازمة لها ، وإعطائها سلطة ونفوذا وتأييدها وربط المعونات بها وحمايتها . ثم تقوم

هذه النخب بممارسة العمل السياسى من خلال منع أى حركات أو تيارات سياسية من خارجها من ممارسة أى دور. وتتصنع الحالة الديمقراطية عندما يجد الناخب بدائل أمامه عليه أن يختار من بينها، ويرى أن اختياره مؤثر، وصوته له دور. ولكن المشكلة أن البدائل المصنعة تكون هى البدائل الوحيدة المتاحة. ومع الممارسة سيجد الناخب أن صوته كرس الاحتلال، وينفجر بركان الرفض.

ضرورة استئصال الإسلاميين

بهذه الصورة لا يكون للإسلاميين أى دور فى هذه العملية إلا بتصنيع تيار إسلامى يماثل ويواكب الحالة الديمقراطية المصنعة. ولهذا نرى أن قبول الإسلاميين للعمل من خلال الديمقراطية لم يقبل من الأطراف التى تعتبر نفسها وصية على الديمقراطية. والأمر ببساطة يعنى أن التيارات الإسلامية لا تريد المشاركة فى تصنيع الحالة السياسية الغربية فى بلادنا، بل تريد تحقيق الإصلاح والتغيير القائم على المرجعية الحضارية والدينية للأمة. وهذا المشروع معاد للديمقراطية المصنعة، وليس معاديا للديمقراطية إذا كانت هى التنافس الحر والاحتكام للأمة. وهذا ليس المشروع الديمقراطى المفروض من النخب والأنظمة والقوى الخارجية، الذى لا يعرف معنى الاحتكام للأمة؛ لأنها فى تصوره أمة غير ناضجة، ويلزم فرض الوصاية عليها.

وأصبحنا الآن أمام مشروع ديمقراطى يعطل بسبب وجود الإسلاميين، وهو فى الواقع ليس ديمقراطيا من حيث إنه مفروض من الخارج. ومن يرى أن على الإسلاميين قبول شروط المشروع الديمقراطى المعروض، أو الانسحاب من الساحة لفتح المجال أمام الديمقراطية يؤيد ضمنا مشروع التغريب السياسى، والذى يعتبر مقدمة لمشروع التغريب الحضارى الكامل. وهنا يأتى دور الإسلاميين ـ وعلى رأسهم حركات الاعتدال والوسطية الإسلامية، وجماعة الإخوان المسلمين نموذج لهذا التيار ـ ودورهم فى الحقيقة الدفع كى تكون الديمقراطية والتعددية والشورى، أى كى يكون الإصلاح السياسى القائم على التعديد والتنافس الحر بين التيارات السياسية وسيلة للتغيير والإصلاح، وليس تخليقا لحالة ديمقراطية مصنعة. ولكن الدور المطلوب منهم مزدوج، فبعض الأنظمة السياسية لجأت لحالة الجمود السياسى الكامل كوسيلة للتخلص من دور الإسلاميين، أو أى قوة وطنية فاعلة، ولهذا أصبح التحدى أصعب؛ لأنه تحد لحالة الجمود من أجل حركية سياسية فاعلة لتحقيق النهوض، وفى نفس الوقت منع تحقق حالة الديمقراطية الوافدة المصنعة.

ديمقراطية لتكريس الاستبداد السياسى

بالنظر للمتغيرات على الساحة السياسية فى مصر ندرك تزايد حالة الاضطراب الواضح داخل النظام السياسى وخارجه. ويفترض أن يدفع هذا الوضع لقدر من التغيير المناسب لتحقيق درجة من التوافق السياسى

لاستيعاب الاضطراب الداخلى، قبل التحول لحالة من الاضطراب العام. ولكن المشهد السياسى المصرى يتجه إلى ناحية أخرى، هى أقرب لمحاولات التغيير الشكلى التى تحافظ على الأوضاع كما هى، وتستوعب دواعى الاضطراب. فالنظام السياسى الحاكم ليس لديه دوافع حقيقية للتغيير، وليس لديه بالتالى رؤى للتغيير والإصلاح.

وفى انتخابات مجلس الشعب فى عام ٢٠٠٠م استطاع المنشقون عن الحزب الوطنى الديمقراطى تحقيق مكاسب واضحة، ثم تم إعادتهم لعضوية الحزب بعد أن جُمِّدت (وحدث هذا أيضًا فى انتخابات ٢٠٠٥م). ومعنى هذا أن الناس اختارت نوابا رشحوا أنفسهم على غير رغبة الحزب، وفى مواجهة المرشحين الرسميين للحزب الوطنى الديمقراطى. وتلك كانت الأزمة - من وجهة نظر الحزب الحاكم - التى تستدعى إحداث قدر من التطوير الداخلى للحزب. ولكن دلالة ما حدث تكشف عن طبيعة الانتخابات فى مصر. فبالإضافة لكل مشكلات التدخل الأمنى والإدارى، نجد أن الانتخابات تحولت بالفعل إلى عملية لاختيار القيادات الطبيعية التى تقدم خدمات للناخبين. فالمسألة لم تعد سياسية، بل تحولت لعملية اختيار لممثل الناس لدى الحكومة، والذى يمكن أن يحقق مطالبهم.

والحزب الحاكم يحاول تكريس هذا الوضع، وليس تغييره. فالأمر يحتاج إلى تحويل الانتخابات لعملية للاختيار السياسى المؤثر على مسار السياسة فى مصر، وهو ما سيؤدى إلى بروز التنافس السياسى المعتمد

على برامج الأحزاب والمرشحين. ولهذا نرى أن تكريس فكرة نواب المصالح تلغى التنافس السياسى، وتحول دور النواب إلى وكلاء لتقديم الخدمات. وبهذا يصبح النائب - والذى يفترض قيامه بمراقبة الحكومة - مندوبًا للناس لدى الحكومة.

من هذه النقطة يمكننا أن نستنتج الصورة التى يراد رسمها، فهى تقوم أساسا على تكريس شبكة المصالح لتكون السند الحقيقى للنظام الحاكم. والتى تمتد بين الحكومة وأعضاء الحزب الحاكم حتى تصل إلى كتل انتخابية. مستندة فى ذلك على العلاقات مع القيادات المحلية ومع العائلات المؤثرة. وهو وضع يسمح فى الكثير من الأحيان بحدوث تداخل بين شبكة المصالح وشبكة الفساد. فالاعتماد المغالى فيه على المصالح يخرجها عن نطاق المصالح القانونية لتدخل فى دائرة المصالح غير الشرعية. ويصبح التحالف مع بعض رجال الأعمال جزءا أصيلا من تلك الحالة التى تهدف فى النهاية للربط بين مصالح رجال الأعمال ورجال الحزب الحاكم، لتشكل نخبة حاكمة تمتد خارج الجهاز الإدارى للدولة، وترتكن على توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص.

ولكن الأمر يتطلب توسيع دائرة النخبة السياسية لتصبح نخبًا سياسية، بعضها فى الحكم وبعضها معارض. لهذا تحتاج السلطة الحاكمة لنخب تمارس السياسة بنفس المنهج والمنطق الغالب لديها. وبالطبع يتحقق هذا الأمر فى النخب التى يمكن أن تحدد دورها السياسى من

خلال تفاهمات تقوم على المصالح وتوزيع الأدوار. لهذا يحاول النظام الحاكم الوصول إلى عدد من الأحزاب التى تمارس دور المعارضة من خلال الاعتماد على ترابط مصالح بينها وبين الحزب الحاكم. وغالبا ما تصبح تلك الصفقات ممكنة مع الأحزاب التى لا تستند على قاعدة جماهيرية، أو التى تنادى ببرامج سياسية ليس لها صدى لدى الجماهير. ويصبح التفاهم مع الحكومة هو الوسيلة المثالية للتواجد السياسى للنخب المعزولة عن الجماهير.

وهنا يأتى دور العامل الخارجى - أى الضغوط الأمريكية - على مصر لتطبق الديمقراطية. والموقف الأمريكى يعتمد أساسا على النخب التى يرى أنها تعبر عن قيم الديمقراطية والقيم الغربية. ولكن الموقف الأمريكى يعتمد أساسا على قيام تداول للسلطة بين النخب المعتمدة، والممثلة للمشروع السياسى الغربى. والسلطة الحاكمة فى مصر لا تريد أى قدر من تداول السلطة.

وما يجرى بين السلطة الحاكمة والنخب السياسية والإدارة الأمريكية يدور فى هذه المساحة، حيث يحاول النظام الحاكم الوصول إلى نخب تكمل الشكل الديمقراطى، دون أن تكون هذه النخب مؤهلة للحصول على دعم خارجى يمكنها من الوصول للحكم. فالنظام الحاكم يريد احتكار الدعم الخارجى لنفسه، ليس كحزب سياسى، بل كنظام حاكم أساسا. والإدارة الأمريكية لم تعد راضية عن ديمقراطية أو ليبرالية النظام الحاكم، وترى إمكانية الوصول لبدائل أفضل.

والواقع يؤكد على أن النظام المصرى الحاكم حليف للولايات المتحدة الأمريكية، لكنه ليس حليفا ليبراليا ديمقراطيا، فهو فى النهاية نظام حكم يستند على الطبيعة الإدارية العسكرية، دون أن يكون كيانا سياسيا. والإدارة الأمريكية تريد حكومات حليفة، وفى نفس الوقت تريدها ممثلة لنخب تتبنى البرامج السياسية الغربية. وهذا التعارض بين موقف النظام الحاكم فى مصر وبين الإدارة الأمريكية يؤدى إلى خلق حالة من الاضطراب بين أطراف اللعبة السياسية تجعل محاولات النظام الحاكم لامتصاص الاضطراب الداخلى المتزايد تواجه تحديا حقيقيا. وهنا نرى أن النخب السياسية المؤيدة للمشروع الغربى الأمريكى تجد أمامها فرصة ذهبية لتحقيق مصالحها من خلال التواجد السياسى، مع ترتيب أوضاع تسمح بتداول السلطة تحت حماية دولية. وبالطبع نسمع أن الجميع ضد التدخل الخارجى، ولكن الممارسات والبرامج تقول فى أحيان كثيرة غير ما تقوله التصريحات. فالأحزاب المؤيدة لتطبيق النظام السياسى الغربى هى فى الواقع تنادى بما تنادى به الإدارة الأمريكية، ولا يمكنها أن تمنع الإدارة الأمريكية من دعمها، فالأرضية السياسية المشتركة تضيق المسافة بين التنسيق الفعلى وبين التوافق غير المقصود.

وهذه الصورة تؤدى إلى مشهد سياسى استبدادى، بل نرى أنه تحقيق لديمقراطية الاستبداد؛ لأن البديل المطروح من النظام الحاكم يؤدى إلى استمرار السياسات الحالية، والتى تعد تطبيقا للوصفة الغربية فى التنمية. أما البديل المطروح من الإدارة الأمريكية فيؤدى إلى تداول السلطة بين

نخب تطبق البرنامج السياسى الغربى، مثل الرأسمالية الديمقراطية، أو الليبرالية الديمقراطية، وهو ما تريده النخب أيضا. وفى كل هذه البدائل يكون على الناخب أن يتوج هذا المشهد السياسى الرائع بالإقبال على التصويت فى الانتخابات. وهكذا يصبح الصوت الانتخابى مهما فى تأكيد مشهد الديمقراطية دون أن يكون مؤثرا فى تشكيل الحياة السياسية نفسها، أو تحديد القوى السياسية المتنافسة.

وهنا تصبح شبكة المصالح أداة أساسية فى تحقيق هذا الشكل الديمقراطى، لأنها هى التى تحول عملية التصويت إلى عملية لاختيار نواب المصالح، ويتأكد هنا دور رجال الأعمال، كما يتأكد دور المال فى الانتخابات. وبهذا يخرج الناخب لاختيار من يمثل مطالبه لدى الحكومة، ويرى الناظر من بعيد مشهدا يشبه الديمقراطية. ويصبح على التيارات المعبرة عن جماهير الأمة - أى على الطليعة السياسية للأمة - أن تفسد هذا المشهد المزيف والمزور، ولا تسمح بصورة ديمقراطية مزيفة، تزيف إرادة الأمة - ولن يتحقق ذلك إلا بإفشال شبكة المصالح، وتحول الناخب للاختيار السياسى القائم على البرامج والشعارات السياسية، وتحويل عملية التصويت لموقف سياسى، وجعل الامتناع عن التصويت موقفا سياسيا أيضا.

* * *



المشهد الثالث

حروب الديمقراطية

شهدت المنطقة العربية والإسلامية تحولات كبرى منذ انتفاضة الأقصى في سبتمبر من عام ٢٠٠٠ . ثم تتابعت الأحداث مرورا بأحداث الحادى عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ ، واحتلال العراق من قبل القوات الأمريكية، وبداية المقاومة العراقية . وتبع ذلك الإعلان عن المشروعات الأمريكية للهيمنة على المنطقة ، تحت اسم الشرق الأوسط الكبير ، ومبادرة التحرر الأمريكي . بجانب ذلك ، تتحول الحالة الراهنة في الصراع العربي الصهيوني بين المقاومة والانتفاضة ، والمحاولات السلمية للتسوية السياسية .

باتت الصورة الراهنة للعالمين العربي والإسلامي تؤكد دخول المنطقة في مرحلة من مراحل التحول السريع ، ولم يعد من الممكن الحديث عن استمرار مجمل الأوضاع السياسية في البلدان العربية والإسلامية . فالتدخل الخارجي وصل لحدود غير مسبوقة : ليس فقط بسبب الهيمنة الشاملة للقوى الغربية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ، بل لأن هذه

الهيمنة باتت تتوغل فى كل جزئية من الحياة العربية والإسلامية . وأمام هذا الزحف الاستعمارى الحضارى ، بات العقل العربى والإسلامى مهددا بالاحتلال ، فى واحدة من عمليات الغزو الحضارى الشامل التى لم يعرف التاريخ الإنسانى سوابق لها بهذا الحجم وبهذه الضراوة .

وعلى الصعيد الداخلى باتت الأنظمة العربية والإسلامية تواجه محكا حاسما فى تاريخها الممتد منذ مرحلة التحرر من الاستعمار العسكرى . حيث ظلت هذه الأنظمة تعتمد فى شرعيتها ووجودها على الدعم الخارجى والتحالف مع القوى الغربية من المعسكر الشيوعى والرأسمالى ، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتى وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بحكم العالم ، باتت معظم الأنظمة العربية والإسلامية تعتمد على الدعم الأمريكى لها ، وبالتالى الدعم الغربى عموما . ولكن تحولات الإمبراطورية الأمريكية جعلت من استمرار هذا الدعم وهما ، فالقوى الأمريكية تريد تحقيق نصر غير مسبوق لقيمها على مجمل قيم الحضارات الأخرى ، خاصة الحضارة العربية الإسلامية . ومن هنا برزت الشروط الأمريكية المفروضة على كل الأنظمة العربية والإسلامية ، والتى تتطلب منها تغيير تكوينها والتحول إلى النظام والقيم الغربية الديمقراطية .

يحدث كل هذا فى ظل تردى الأوضاع الداخلية وعجز الدول عن تحقيق ما تتطلبه الجماهير العربية والإسلامية من حياة كريمة ، وما تطمح

له من تقدم معقول يناسب التاريخ الحضارى للمنطقة. لهذا توجهت الأنظمة العربية إلى تحرير المجال الاقتصادى، وتغيير دور الدولة فيما يخص تلبية حاجات الجماهير. وبقدر الاعتماد المتزايد على القطاع الخاص، والمؤسسات التنموية، وبقدر الاعتماد المفرط على التمويل الأجنبى، بقدر ما أصبحت الحكومات العربية والإسلامية تواجه سلسلة لا تنتهى من الطلبات الغربية، والأمريكية على وجه الخصوص.

لقد أصبح الشارع العربى فى حالة من عدم الاستقرار على أقل تقدير، فهو يرفض الحالة التى وصل لها، ويريد تحقيق حياة حرة وكريمة، وفى الوقت نفسه يرى أن الأنظمة لم تعط له الحرية فى مقابل تلبية احتياجاته، وها هى الآن تنسحب من دورها كملبٍّ لاحتياجات الجماهير دون أن تعطى لها حريتها المسلوبة. ثم تتحول الأنظمة العربية والإسلامية ـ تحت ضغط من القوى الخارجية، خاصة الأمريكية ـ لتحدث تغييرا يبدو شكليا فى العديد من الحالات، نحو تطبيق مقيد للديمقراطية. رغم أن تجارب العقود الماضية لم تكن إلا شكلا من التطبيق المقيد للديمقراطية، وكأن التغيير يحدث فى الشكل وفى حدود هذا الشكل، دون أن يكون تغييرا بالمعنى الحقيقى.

فإذا أضفنا لذلك ما يحدث من اعتداء عسكرى فى فلسطين وأفغانستان والعراق، وما يحدث من حصار واعتداء سياسى على سورية وإيران والسودان، وما يحدث من تدخل سافر فى لبنان، وتدخل منظم

متوالٍ فى مصر والسعودية، سندرك الحالة التى وصل لها الضمير العربى والإسلامى. فأمام هذه التداعيات الخطيرة التى تمس السيادة والاستقلال السياسى والعسكرى - كما تمس الاستقلال الحضارى والثقافى - ترى جماهير الأمة تحول الأنظمة العربية والإسلامية من حالة التحالف والتبعية مع القوى الغربية إلى حالة الخضوع الكامل والاستسلام المهين. مما يدفع الشارع العربى والإسلامى لحالة غليان حقيقى.

فأمام عدوان خارجى لا يتاح لجمهور الأمة التصدى له، ولا يتاح له الانخراط فى أعمال المقاومة، وأمام تردى أوضاع الداخل العربى الإسلامى تدفع جماهير الأمة دفعا لرفع شعار التغيير. وهو شعار له دلالة بسيطة ولكنها دلالة مهمة، وهى استحالة بقاء الحال على ما هو عليه، فالتغيير المنشود هو تعبير عن وصول الحالة الراهنة إلى وضع يستحيل بقاؤه لأسباب عملية وحياتية مباشرة. وجمهور الأمة المدفوع للتغيير - بحكم رؤيته الفطرية لمكانته وتاريخه، ورؤيته الأصيلة لهويته وتاريخه وحضارته - يدرك أن الأنظمة العربية والإسلامية - فى الغالب الأعم منها - لم تعد معه ولا تتبنى قضاياه ولا تتمسك بهويته وخصوصيته وقيمه، ويدرك محاولات الهيمنة الخارجية التى تريد القضاء على قيم هذه الأمة. ويدرك أيضا محاولات القوى الغربية - والأمريكية خاصة - للسيطرة الكاملة على الأنظمة السياسية فى البلدان العربية والإسلامية. والعراق يعد نموذجا مهما للتفكير الإمبراطورى الأمريكى، حيث نجد

المحاولات الأمريكية التي تستخدم العنف بدون حدود لتصنيع حكومة موالية وتابعة، أو لنقل لتصنيع حكومة تقوم بدور مساعدة أمريكا على حكم العراق عن بُعْد، وتحت حماية القواعد العسكرية.

جبهة المواجهة هي الديمقراطية

تلك الصورة في مجملها تم اختزالها في مسألة الإصلاح، وتحت شعار واحد يتوجه كل الأطراف لإدارة مشهد الصراع حول التغيير. والمشهد ليس مشهدا للتنافس السياسي الحر، ولا هو في جوهره مشهدا لتجربة ديمقراطية وليدة، بل هو مشهد للصراع الحربي بكل ما تعني هذه الكلمة من معان. ومن الخطأ - أو ربما هو من العبث الذي لا يغتفر - أن نصف الحالة الراهنة وكأنها مرحلة من مراحل التطور للنظام السياسي العربي والإسلامي. فالمشهد واضح لا يحتاج للكثير حتى نسبر أغواره. وأطراف المشهد ثلاثة: الخارج الذي دشن بداية الإمبراطورية الأمريكية، والأنظمة العربية والإسلامية التي تراهن على الوصول لتسوية مع القوى الغربية حتى تبقى في مقابل تقديم تنازلات في السياسة الخارجية وفي فلسطين والعراق وغيرها، وجمهور الأمة الذي يريد - عن حق - نظاما سياسيا جديدا، ولا يريد الوقوع في براثن الاستعمار الأمريكي الجديد.

وحتى يحدد كل طرف من أطراف الصراع جدول أعماله، طرح الجميع شعارات كلها تدور حول الإصلاح السياسي. فالأنظمة السياسية

العربية والإسلامية تريد تحقيق إصلاح سياسي ما تكتفي به الإدارة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، وترضى عنه، وفي نفس الوقت يكون هذا الإصلاح مرضيا لجماهير الأمة، وفي النهاية يحقق هذا الإصلاح استمرار الأنظمة الحاكمة في المدى الزمني المنظور، ويضمن بقاءها بعد ذلك، وبعد أن تغير من شكلها وملامحها. أما الخارج، أي الإدارة الأمريكية تحديدا فهي تريد أنظمة سياسية ديمقراطية تتبع النموذج السياسي الغربي، وتكون تابعة بالتالي لمركز إدارة الإمبراطورية العالمية الجديدة في البيت الأبيض. وعلى هذه الحكومات العربية والإسلامية الجديدة يقع عبء تغيير الإطار الحضاري المرجعي للأمة بتعديل القيم والنظام العام للحياة، وتغيير المناهج الدينية والخطاب الديني، وتغيير الأوضاع الاجتماعية، والقيم الحياتية. فالمطلوب من هذه الحكومات المزمع تصنيعها في المنطقة أن تقوم بعملية منظمة للإبادة الحضارية الشاملة، لاستئصال الحضارة العربية والإسلامية من المنطقة.

فماذا تريد الجماهير العربية والإسلامية، وهي ترفع أيضا شعار التغيير والإصلاح؟ هي في الواقع تريد تحسين أحوال الداخل الحياتي والعملي والسياسي والاقتصادي والثقافي، فقد أصبح العامة في حالة نفور من العديد من السلبيات التي تصيب نظام حياتهم في مقتل. وبصورة مبسطة نرى أن الوضع الراهن للحياة في البلدان العربية والإسلامية أصاب نمط الحياة ونظامها، مما ينتج عنه عرقلة الحياة اليومية الطبيعية. والتغيير الذي

ينادي به الناس ربما يكون عاما وشاملا، وهو كذلك بالفعل، حتى وإن لم يكن محددا. ولكن التطلع للتغيير يصطدم بما تريده الحكومات العربية والإسلامية، وما تريده الإدارة الأمريكية.

لهذا نرى أننا أمام مشهد تاريخي جديد، حيث ستدور الحرب بكل أبعادها حول صناديق الانتخاب لتكون بذلك حربا من نوع جديد. صحيح أنها تدور بين الناس والاستبداد والعدوان الخارجي، وهي كلها عناصر شهدت صراعا وحروبا عبر التاريخ الممتد للأمة، ولكنها هذه المرة أصبحت حربا للشعارات والهتافات والمظاهرات واللافتات، وحربا بين المرشحين والأحزاب والجماعات، وحربا يؤسس لها مشهد للممارسة السياسية التي يفترض أنه من المشاهد المتوالية للحياة السياسية العادية والطبيعية.

تلك اللحظة التي نراها تأتي، نراها أيضا سوف تستمر على جولات متتالية ومتوالية، ونرى أيضا أنها ستكون لحظات حاسمة أحيانا، ولحظات فاشلة في مرات، ولحظات خادعة في العديد من المرات، ولحظات من الفوضى في أحيان أخرى. وفي تلك المشاهد سيكون استعراض القوى وممارستها داخل العملية الانتخابية من أبرز المشاهد المحورية التي سيحاول فيها كل طرف التأكيد على فوزه بأصوات الجماهير، وسيحتدم الصراع كثيرا بين الأنظمة العربية والإسلامية، بكل ما لها من نخب تمارس السلطة والنفوذ في ظلها، والنخب البديلة التي

سيتم تصنيعها، وقد تم تصنيع بعضها وجارى العمل على قدم وساق لتصنيع بقية النخب اللازمة. والغريب أن ذلك الصراع سيدور بين نخب تحالفت مع الغرب والولايات المتحدة الأمريكية فى الماضى، ونخب لا نقول تتحالف مع الغرب وأمريكا فى الحاضر، بل نقول نخب تصنعها أمريكا والدول الغربية لتمثلها فى حكم البلدان العربية والإسلامية.

وفى عملية استعراض القوى - التى بدأت بالفعل - بين الاستعمار الخارجى والاستبداد الداخلى سوف تتوزع الجماهير، بل نقول سوف تتمزق بين من يستقوى بالخارج ضد الاستبداد الداخلى، وهم من يتصورون إمكانية التخلص من الاستبداد الداخلى أولا، ثم التخلص من الاستعمار والهيمنة الخارجية، كما يظهر لدى بعض القوى فى العراق، وبين من يساند الاستبداد الداخلى لمواجهة الهيمنة الخارجية على أمل إمكانية تغيير الاستبداد الداخلى فى نهاية الأمر. وبين هذه الفرق سوف تظهر فرق بين جمهور الأمة، ستحاول التخلص من الاستبداد الداخلى والهيمنة والاستعمار الخارجى معا. وتلك القوى هى التى سوف تشعل الصراع، وسوف تقرب نسبيا ومؤقتا بين الأنظمة الحاكمة والإدارة الأمريكية. ولكن غطرسة الإمبراطورية - وهو مرض تاريخى شائع، وأصاب الإمبراطورية الأمريكية، نقصد أصاب الإدارة الأمريكية - سوف تجعل الإدارة الأمريكية تراهن على إمكانية إسقاط النظم العربية والإسلامية، والسيطرة على مجريات الأمور، بحكم القوة العسكرية

والقدرات المالية، ومن خلال الأتباع من وكلاء الغرب، أى المارينز العرب.

من تصارع الإرادات سوف يتأسس وضع الصراع القادم، وعلينا أن نجعله صراعا من أجل الأمة، ونجعله صراعا يؤسس لنهضة الأمة، ويؤسس لتيار التجديد الحضارى. لهذا علينا أن نعيد تفسير المسألة الديمقراطية، ونعيد تعريف أسس الممارسة السياسية، ونحدد فى نهاية الأمر جدول أعمال الأمة الذى يكون علينا فرضه على ساحة الصراع الدائرة تحت شعار الديمقراطية، والتى ستمارس من خلال أدوات الممارسة السياسية. فمن تلك اللحظة التى نعيشها ـ واللحظات أو السنوات القادمة ـ سنصل إلى ترتيب لأوضاع مستقبلية يطول أمدها، وقد تكون تكريسا للاستبداد والتراجع الحضارى، أو تكون مرحلة جديدة من الاستعمار الشامل، أى الاستعمار الحضارى، ونتعرض لمحاولة الإبادة الحضارية كعملية غير مسبوقة تاريخيا، أو تكون مرحلة جديدة لنهضة حديثة.

وقد يرى البعض أن النتائج سوف تحددها قوة الإدارة الأمريكية على التدخل، أو تحددها قدرة الأنظمة العربية والإسلامية على الوصول إلى تفاهمات مع الإدارة الأمريكية، حيث إنها لا تستطيع الوقوف أمامها؛ لأنها لم تقم على شرعية مباشرة من الأمة، ولكن الواقع أن اللاعب الأساسى فى هذا المشهد هو الإنسان العربى والإسلامى؛ لأنه هو

موضوع الخداع المنظم الحادث الآن. فعقل إنسان هذه الأمة هو موضوع الصراع، وهو ساحة الصراع أيضا، والقدرة الذاتية لعقل إنسان هذه الأمة على المقاومة والصمود، ودفع كل عمليات الخداع، والتوجه من أجل صالح الأمة، والوعى الدائم بهويته وحضارته وتاريخه وقيمه، هى وغيرها الأدوات التى يمكن أن تحسم الصراع فى نهاية الأمر. فالنصر سوف يأتى من داخل عقل الأمة، كما أن الهزيمة لا يمكن أن تتحقق، إلا إذا جاءت من داخل عقل الأمة.

الديمقراطية، آليات وقيم

إذا كانت المعركة تدور باسم الديمقراطية، وتتحدد آلياتها ووقائعها من خلال ممارسات تنسب للديمقراطية، فعلينا تعريف الديمقراطية بالصورة التى تحقق مصلحة الأمة. وفى البداية نؤكد على تحقيق التجربة السياسية الغربية لإنجازات فى مجال الممارسة السياسية، نحتاج للاستفادة منها. ولهذا نضع الديمقراطية على جدول أعمال الأمة، لنحقق أقصى استفادة ممكنة من التجربة السياسية الغربية. وحتى نستطيع تحقيق هذه الاستفادة لصالح الأمة، وضد التدخل والهيمنة الخارجية، علينا التفرقة بين آليات وقيم الديمقراطية.

وآليات الديمقراطية هى جملة الأساليب المستخدمة فى التجربة السياسية الغربية، والتى باتت تعالج الأوضاع المعاصرة، بما فيها من

تشعب لمجالات الحياة، وتعقد الأنظمة السياسية استجابة لطبيعة الحياة المعاصرة. ولذلك نرى تحديد حدود الآليات وحدود القيم داخل النظام الديمقراطي الغربي. ومن الآليات الرئيسية للديمقراطية الانتخابات والاحتكام لأصوات الناخبين في الممارسات السياسية الحرة. ومنها كذلك التعددية السياسية، والتنافس السياسي الحر، ومنها أيضا تداول السلطة بين التيارات والأحزاب السياسية طبقا لوزنها النسبي بين الجماهير. ويتواكب ذلك بالطبع مع مناخ يتسم بحرية التعبير وحرية امتلاك أدوات الإعلام بمختلف أنواعها.

ولكن على الجانب الآخر سنجد أن الديمقراطية جزء من تصور سياسي متكامل نابع من الحضارة الغربية، ولهذا تقوم الديمقراطية في الغرب على عدد من القيم الأساسية، ومنها - وهو الأهم - سيادة العقل البشري كمرجعية مطلقة للفعل الإنساني، وهو ما يميز النظام العلماني الغربي، الذي يقوم فيه الحق على اختيارات العقل الإنساني، وليس على المرجعية الدينية. وكذلك تقوم الديمقراطية الغربية على التفويض الشامل من الجماهير للنخب السياسية، مما يعطي الحق للنخبة السياسية في ممارسة السلطة دون الرجوع للجماهير، أي أنها تحوز على تفويض غير مشروط. يضاف لذلك العديد من القيم الأساسية الأخرى المشكّلة لمعنى وأسس الديمقراطية في الغرب، ومنها الحرية الفردية، وحقوق الإنسان، وحقوق المرأة والطفل، وحقوق الأقليات، وغيرها.

وفى مواجهة هذه الترسانة الهائلة من القيم سنجد الديمقراطية كنظام سياسى متكامل تمثل التعبير السياسى عن الحضارة الغربية. لهذا فإن الدعوة المطلقة للديمقراطية تعنى التبنى الكامل للحضارة الغربية كإطار مرجعى للعمل السياسى. ونؤكد هنا التوازى الحتمى بين التبنى الكامل للحضارة الغربية كمرجعية للنظام السياسى، وتبنى هذه الحضارة كمرجعية للنظام العام، ونظام الحياة جملة. فليس من المتوقع إمكانية صياغة الحياة العربية والإسلامية وفقا لعدد من المرجعيات الحضارية، مما يترتب عليه التخلى الكامل أو النسبى عن المرجعية الحضارية للأمة، بما فى ذلك التخلى الكامل أو النسبى عن الهوية والقيم، وبالتالى التخلى الكامل أو النسبى عن الدين كمرجعية عليا لحياة الأمة ونظامها العام.

وفى هذا المقام نرى أن التجربة السياسية الغربية حققت إنجازات فى مجال آليات الديمقراطية يمكننا الاستفادة منها. والحقيقة أننا نستطيع اقتباس آليات الديمقراطية، ثم يكون علينا تطويرها وتعديلها لتناسب قيمنا، حتى تصبح آليات الديمقراطية وسيلة للعمل السياسى المحقق لقيمنا، بدلا من أن تكون نظاما لنشر القيم الغربية. وبهذا نبنى تجربتنا فى النهضة على ما تحقق فى الحضارات الأخرى التى حققت إنجازات معاصرة. ولكن الأمر ليس مسألة اختيار، بل هو مسألة حرب بكل معنى الكلمة. فالتدخل الخارجى يريد نشر الديمقراطية كنظام متكامل فى البلاد العربية والإسلامية، وغيرها من بلاد العالم. فالمطلوب إذن تبنى

قيم الديمقراطية وتحقيقها من خلال آليات الديمقراطية . والأنظمة العربية والإسلامية تحاول الوصول إلى تفاهمات تقريبية ، بأن تقبل بعضا من قيم الديمقراطية ، وبعضا من آلياتها . ولكن الإدارة الأمريكية على وجه الخصوص ترفض أى مساومة فى عملية زرع النظام الديمقراطى المتكامل .

وهنا يأتى موقف الجماهير ، وهى صاحبة المصلحة الحقيقية فى المستقبل ، فهى موضوع الاستبداد والمستهدفة منه ، وهى أيضا موضوع الاستعمار والهيمنة والمستهدفة منه . وهنا أيضا يكمن الفرق بين جدول أعمال الإصلاح المفروض من الخارج ، وجدول أعمال الإصلاح النابع من الداخل ، والذى يمكن أن يحقق طموحات وآمال الأمة . والصراع يدور فى مجمله حول القيم ، لذلك قلنا : إن الصراع يدور فى التحليل الأخير حول عقل الأمة . فالمراد من التدخل الخارجى هو إبادة القيم المرجعية للأمة لمصلحة زرع القيم الغربية بدلا منها . ويصبح على جمهور الأمة وطليعتها وقياداتها أن تحول الصراع إلى معركة من أجل تطبيق جديد للديمقراطية يستخدم أدواتها لمصلحة قيمنا ، وضد القيم الغربية الوافدة ، أى ضد الهيمنة والاستعمار الحضارى الجديد .

والحقيقة أننا نرى أهمية توسيع المعركة فى لحظات الصراع حول الديمقراطية ، حتى تصبح تلك اللحظات بمثابة الفرصة التى تتاح لجمهور الأمة ليسيطر على مجمل النتائج النهائية . ففى معركة فرض القيم الغربية

يراد تحقيق ذلك من خلال مشهد ديمقراطى، فالمطلوب مشهد تمثيلى لتدافع الناس إلى صناديق الانتخاب لاختيار الديمقراطية الغربية ولاختيار حكومة مصنعة بأيد غربية، أو لاختيار بقاء الاستبداد أو بقاء قدر من الاستبداد النسبى، وفى كل هذه الحالات يفتح الباب أمام الناس كى تختار، أو كى تمتنع عن الاختيار، وهو اختيار فى حد ذاته. فإذا أتيح لجمهور الناس فرصة اختيار رموز للتيار الحضارى، وتيار التجديد والنهضة، أصبحت فرصة الممارسة الديمقراطية مناسبة لدفع طليعة الأمة داخل المجال السياسى، وإن لم تكن تلك الاختيارات متاحة، يصبح الإحجام عن التصويت رفضا لما هو متاح، وتأكيدا عن عدم تعبير النخب السياسية المطروحة لضمير وقيم الأمة.

نعلم ضمنا أن المشهد لن يكون بهذه البساطة، ولكنه سيكون مزيجا من النجاح والفشل لكل الأطراف، وبالتالى سيدور الصراع بين النتائج غير الحاسمة لكل الأطراف، ولعل المشهد العراقى بعد انتخابات عام ٢٠٠٥م يمثل تجسيدا لتلك اللحظة غير الحاسمة، والتى لم يتحدد فيها المنتصر والمهزوم بعد. وبالتالى سوف تصبح جولات المواجهة المتتالية صراعا حول القيم المنتصرة فى كل جولة من جولات تطبيق آليات الديمقراطية. والحقيقة أن النصر الذى تريده الإمبراطورية الأمريكية لن يتحقق؛ لأنه لا يمكن علميًا وعمليًا زراعة حضارة مكان أخرى، ولا يمكن تحويل أمة من منظومة قيم لأخرى. ولكن انتصار القوة الأمريكية

سيؤدى إلى الفوضى، وهى مساحة تحقق للإدارة الأمريكية فرصا للتحكم فى الأوضاع الداخلية. ولكن جمهور الأمة هو الذى سيدفع فاتورة الفوضى فى نهاية الأمر.

لهذا يصبح علينا دخول معركة الديمقراطية بقيمنا الأصيلة، لنواجه قيمة العقل الإنسانى المطلق بالمرجعية الإيمانية الدينية، ونواجه الديمقراطية التى لا تعترف بالحق الإلهى بممارسة سياسية حرة تحترم القيم الدينية للأمة، وتقوم على تحقيق ما تجمع عليه الأمة من مرجعية مطلقة للقواعد والمقاصد الدينية. وبنفس هذا المعنى سيكون علينا إدراك الفروق بين قيمنا وقيم الغرب، ونحذر من الخلط المقصود وغير المقصود بين قيمنا وقيم الحضارة الغربية. والحقيقة أن الوعى الفطرى للأمة يعرف الفروق الحضارية بيننا وبين الآخرين، وعلينا ترجمة هذا الوعى النشط لخطاب حضارى وسياسى. فنركز على حقوق الأمة والجماعات، أى حقوق الناس فى مواجهة حقوق الإنسان القائمة على النزعة الفردية، وبالتالى نركز على الطبيعة الجماعية لحضارتنا فى مواجهة الطبيعة الفردية للحضارة الغربية. ونواجه حقوق الأقليات بقيمة العضوية المتكاملة القائمة على التنوع داخل الوحدة التى قامت عليها تجاربنا التاريخية المشتركة. ونؤكد كذلك على إيماننا بالتعددية الدينية والثقافية والاجتماعية والسياسية، والتى حافظت من خلالها أمتنا على التنوع بين الجماعات المشكّلة لها فى مواجهة عملية التنميط من خلال مفهوم المساواة

السائدة فى الحضارة الغربية ، والتى تحقق المساواة بين الجميع من خلال التوحيد الشديد لنمط الحياة فى سياق الدولة القومية الغربية القابضة . وبالمثل نواجه الحرية الفردية الشخصية بالتحرر الجماعى ، ونواجه تقديس الدولة بتقديس الدين ، ونقدم رؤيتنا عن حقوق الأسرة أمام مفاهيم حقوق المرأة والطفل .

هى فى النهاية معركة حول القيم والمرجعية ، ويصبح للتربية دور ، بل أدوار ، ويصبح للوعظ الدينى دور وأدوار ، ويصبح للإعلام دور مهم ، ولدعوة الناس ونشر الفكر بينهم دور مركزى ، كذلك يصبح لنمط الحياة السائد بين الناس دور مركزى فى هذه المعركة . فمجرد حفاظ الأمة على قيمها قولا وفعلا يحقق لها حائط صد حقيقى ضد التدخل الخارجى يجعل كل نصر تحققه القوى الخارجية نصرا مؤقتا زائفا . ولكن التمسك الحقيقى بقيمنا - وهو اختيار الأمة الحياتى المعاش والملاحظ - سيكتسب قوة دفع حقيقية من خلال ممارسة آليات العمل السياسى التنافسى الحر ، القائم على التعددية والشورى الملزمة ، أى القائم على الاستفادة الإيجابية والنقدية من التجربة السياسية الغربية .

المال والديمقراطية

رأينا فيما سبق أهمية الأخذ عن التجربة السياسية الغربية فى مجال آليات الديمقراطية . ومن خلال الجدل الدائر فى بعض البلاد العربية وبين

النخب الحاكمة والنخب المتحالفة معها نصل لبعض الحقائق المهمة عن آليات الديمقراطية. فالقول بالاحتكام لصندوق الانتخابات قول متفق عليه. ولكن عندما نقترب أكثر من تنفيذ أية تجربة ديمقراطية سنواجه ببعض السلبيات فى آليات الديمقراطية نراها لا تتفق مع تصورنا عن العمل السياسى. ومن ذلك مثلا دور المال فى العملية الديمقراطية. وسنرى الأنظمة الحاكمة تتحجج كثيرا بمسألة ما يمكن أن يقوم به المال من دور فى الانتخابات التشريعية أو الرئاسية. ويكثر الحديث عن المال القادم من الخارج، وكذلك الأموال المحلية التى يمكن توظيفها فى العملية الانتخابية. والواقع أن مثل تلك التخوفات تعبر عن مشكلة النظم الحاكمة مع الممارسة الديمقراطية التى يمكن أن تنهى عهدها فى الحكم أساسا. وفى نفس الوقت سنجد أن المال وسيلة معتمدة ومرشحة للتزايد من قبل التدخل الخارجى المنظم، من قبل الإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

وفى المقابل سنجد الوعى الفطرى المباشر لجمهور الأمة، والذى يرفض التدخل الخارجى أساسا، ويرفض بالتالى دور المال الخارجى فى أية عملية سياسية، سنجده يرفض أيضا دور المال المحلى، وأى دور يجعل المال وسيلة لتحقيق المنصب السياسى. بل يبدو الوعى الشائع لدى الناس، وكأنه يرى تدخل المال بوصفه ضد الحرية والممارسة السياسية الحرة. وهنا نصل لنقطة مهمة، سيدور حولها قدر من التجاذب

والصراع. ففى الديمقراطية الغربية تتداول المؤسسات السياسية الحزبية السلطة من خلال ما تحصل عليه من أصوات. وهذه المؤسسات الحزبية تمثل تحالفات سياسية بين رجال السياسة ورجال المال ورجال الإعلام، ورموز العمل العام. ومن خلال تلك التحالفات التى تجتمع على برنامج سياسى يتشكل الحزب الذى يمارس دوره وقوته فى الشارع السياسى من خلال العناصر التى تؤسس قوته المؤسسية ومنها بالطبع الأساس المالى.

لهذا نرى دور المال بوصفه أحد الفروق المهمة التى تميز ما يمكن أن نمارسه من آليات الديمقراطية، وما يحدث فى التجربة الغربية. مما يعنى أننا نحتاج لتجربة فى الممارسة السياسية الحرة لا تعتمد على قدر المال المساند للمرشح، وهو أمر نراه الآن، ولأننا ندرك التجربة الغربية، شديد الصعوبة. ولكن هذا ما يدعونا لتأكيد أهمية ممارسة العملية الانتخابية من خلال الالتحام المباشر مع الجماهير، وأهمية تحويل الجماهير المؤيدة لشبكة دعاية انتخابية تقوم فى الأساس على شبكة العلاقات الاجتماعية. ونلاحظ هنا أن الأمة العربية والإسلامية تتميز بسيادة شبكة العلاقات الاجتماعية بوصفها من أهم أدوات ممارسة الحياة اليومية بكل جوانبها، حتى إن شبكة العلاقات تعد أداة مهمة من أدوات الإعلام ونشر الأخبار وصناعة الرأى العام. وتلك الوضعية الفاعلة لشبكة العلاقات الاجتماعية ليس لها نظير فى الغرب، لذلك تعتمد الممارسة السياسية فى الغرب على الإعلام العام المكثف، والذى يقف المال الغزير وراءه.

ونتوقع هنا فى مسألة دور المال فى العملية الانتخابية اتفاق موقف الحكومات والجماهير، ومن ذلك نؤكد على أهمية استغلال المواقف التى تتوافق فيها اتجاهات الناس مع الحكومات لنؤكد فى النهاية دور جماهير الأمة فى الدفاع عن استقلال الأمة والدولة، ودورها فى صد التدخل الخارجى، ولنضع بعض البذور المهمة الدافعة للحكومات للانحياز للأمة. ففى هذه المسألة بالتحديد سنجد المال والإعلام المكلف، هما من أهم أدوات التدخل الخارجى، وكلما فشلت هذه الأدوات وكلما أصبحت أدوات مرفوضة قصرت يد الخارج عن التدخل الفاعل الذى يريد تحقيقه.

الطبيعة النخبوية للديمقراطية

من الأمور المهمة ـ والتى تلى مسألة دور المال فى الديمقراطية ـ دور النخب فى الأحزاب وبالتالى فى العملية السياسية برمتها. حيث نرى فى التجربة الغربية قيام الأحزاب على نخب السياسة والمال والإعلام، ومن خلال المؤسسة الحزبية تقوم النخبة بالترويج لبرنامجها السياسى، وتحاول جذب الجماهير لها. وهنا نرى مسافة واضحة بين النخبة والجمهور، والذى يكون جمهورًا ممثلاً فى أفراد غرباء، يؤيدون حزبًا سياسيًا لاتفاق مصالحهم مع البرنامج المقدم للحزب. تلك الصورة فى تصورنا تفقد الديمقراطية وآلياتها الكثير من معناها، وإن كانت هذه الصورة صالحة فى

النموذج الغربى ، إلا أنها تبدو من وجهة نظرنا نوعا من احتكار السلطة من قبل نخبة متسيدة لا يمارس الجمهور رأيا أو دورا فى تكوينها وتشكيلها ، قدر ما يمارس رأيا فى الاختيار بين بدائلها المتاحة أمامه .

ولعل البعض يرى ذلك من طبيعة العمل السياسى ، ولكن نبادر بالقول بأننا نبغى منهجا آخر فى العمل السياسى يقوم على الارتكاز على القيادات الطبيعية المحلية أكثر من الاعتماد على النخب المحترفة . ونقصد من ذلك قيام التيارات والجماعات السياسية من خلال القيادات المحلية الشعبية التى يكون لها جماهيرية فى حيز ما ، وتصبح القوى السياسية فى الأساس تكتلات جماهيرية تقودها قيادات اختيرت بالاختيار الطبيعى المباشر ، قبل ما تصل لمرحلة الترشيح للمناصب التشريعية والسياسية ، وتختار بالانتخاب الحر المباشر .

نقصد من ذلك الكشف عن أحد أوجه القصور فى التجربة الحزبية فى بلادنا ، ففكرة تكوين نخب سياسية تلتف الجماهير من حولها تتعارض مع مفهوم الأمة عن القيادة الاجتماعية والسياسية . فالنخب لا تلتحم عضويا بالناس قدر ما تحاول قيادتهم . والأهم أن الاعتماد على فكرة النخب السياسية المحترفة والمتحالفة مع النخب الأخرى المالكة للمال والسلطة ووسائل الإعلام ، تقودنا مرة أخرى ليس فقط لدور المال ، بل تقودنا لدور المصالح التى تربط بين النخب ، حيث يصبح دور الحزب تحقيق مصالح النخب المتحالفة داخله ، مع تحقيق مصالح الناخبين . والرؤية الشائعة لدى

الناس فى بلادنا أن تلك النخب المتحالفة تمثل مصالحها، وبالتالى لا تعد مؤهلة للوثوب للسلطة، بل تصبح محل شك جماهيرى دائم؛ لأنها تعتبر متربحة من عملها السياسى. وهنا نرى مرة أخرى أن الوضع المقبول فى البلاد الغربية قد لا يكون مقبولا لدينا، ومع أننا نتكلم عن أساليب الديمقراطية وآلياتها، إلا أننا نجد أن بعض هذه الأساليب لا يتوافق مع قيمنا. لهذا نؤكد مرة أخرى أهمية إعادة بناء آليات الديمقراطية بالوسيلة المناسبة لنا.

كذلك سنلاحظ أن التدخل الخارجى يقوم على تصنيع نخب تقوم بالدور المنوط بها، وقد تكون هذه النخب خادعة، أو تكون حالة مزيفة، نقصد أن تعمل الإدارة الأمريكية على صناعة قيادات مزيفة لتحولها إلى نخب تابعة لها. لهذا يكون كل عمل يدفع بقيادات الأمة داخل المعركة السياسية ضرورة لتحقيق المواجهة بين النخب المحترفة - التى غالبا ما ستبحث عن تأييد الحكومات أو التدخل الخارجى لفقدانها للجماهير - وبين طليعة الأمة وقيادتها الطبيعية. ونعنى بهذا خطورة ممارسة تجربة الانتخاب - إذا انحصرت البدائل المتاحة بين نخب الاستبداد ونخب الهيمنة الخارجية.

ديمقراطية فرض الوصاية

مع تزايد شعارات وبرامج الديمقراطية تزايدت لعبة الشروط، وتكثر

الاجتهادات حول الضمانات اللازمة لممارسة الديمقراطية. ويتضح من مسألة الشروط اللازمة للممارسة الديمقراطية أنها فى النهاية محاولة لتحديد النتائج النهائية للديمقراطية قبل ممارستها بالفعل. فالشروط أو الضمانات هى وسيلة لتحديد القوى أو النخب التى يمكن أن تصل للسلطة أو تستمر فيها من خلال ممارسة شكلية للعملية الديمقراطية. فمن جانب النظم السياسية الحاكمة سنجد أن الشروط تساعد على استمرار هذه النظم فى الحكم، رغم أى تطوير فى الشكل الديمقراطى، كما أنها تحاول منع أى تيار إسلامى من الوصول إلى الأغلبية البرلمانية.

أما من جانب الإدارة الأمريكية فسنجدها تعتمد سياسة للتدخل فى مسار العمليات الديمقراطية التى تفرضها بأسلوب ضمنى وغير علنى بقدر ما تستطيع. فالنظم الحاكمة تميل للتدخل المباشر فى سير العملية الديمقراطية، فى حين أن الإدارة الأمريكية تريد المحافظة قدر المستطاع على الشكل الديمقراطى الخارجى، وتحاول جعله شكلا مقبولا وجذابا. ولكن الإدارة الأمريكية تخشى فى نهاية الأمر أن تكون الديمقراطية طريقا لوصول قوى وتيارات محلية، وتريد أن تصل فى النهاية لتصنيع حكومات تمثلها، أكثر من كونها تمثل شعوبها من خلال المشهد الديمقراطى. وبالطبع تتفق الإدارة الأمريكية مع النظم الحاكمة فى البلدان العربية والإسلامية على أهمية منع أى تيار إسلامى من الوصول إلى الحكم. ولكن الإدارة الأمريكية ـ مثلها مثل الاتحاد الأوروبى ـ

تناقش إمكانية التعايش مع تيار إسلامى على نمط حزب العدالة والتنمية فى تركيا، وهى قضية أخرى تحتاج للنقاش والفهم.

نخلص من هذا أننا بصدد معركة حول الديمقراطية تلعب فيها الشروط والضمانات والتدخلات بكل أشكالها دورا محوريا. حيث يحاول كل طرف ممارسة الديمقراطية لحسابه الخاص دون أن تمارس حرية العمل السياسى لحساب جماهير الأمة. ومن الواضح أن التدخل الخارجى يريد أن يقيم الديمقراطية لحماية مصالحه، وليس لتحقيق مصالح جمهور الأمة، والنظم الحاكمة مضطرة لتطبيق شكل من الديمقراطية نظرا للضغوط الخارجية التى تواجهها، وكذلك لتزايد الضغوط الداخلية التى تتعرض لها. ولأن النظم الحاكمة تتجه لممارسة شكل من الديمقراطية استجابة للضغوط، فهى لا تريد أن تكون تلك الممارسة بابا لنهاية حكم النخبة الحاكمة، وهو أمر له آثاره السلبية العديدة على النخب الحاكمة عندما تجبر على الخروج من الحكم بعد سنوات طويلة من الاستبداد، ولنا أن نتخيل ما يمكن حدوثه.

من تلك النقطة نتصور أن معركة الأمة تتمثل فى كسر دور أى نوع من القيود أو الشروط أو الضمانات، وتلك معركة حقيقية تحتاج لجهد منظم من التيارات السياسية المعبرة عن الأمة، والتى لا تقف فى مربع التحالف مع النظم الحاكمة، ولا تقف بالطبع فى مربع التبعية للتدخلات الخارجية بل تقف فى مربع الانحياز الكامل لهذه الأمة وحضارتها وقيمها. ففى

التحليل الأخير، تهدف أى شروط أو تدخلات لمنع التيارات المعبرة عن قيم الأمة من تحويل الديمقراطية كوسيلة لتحقيق قيم الأمة ونهوضها الحضارى. وبقدر ما نستطيع كسر كل أشكال السيطرة المباشرة وغير المباشرة على مسار العملية السياسية بقدر ما نستطيع إعادة إنتاج آليات الديمقراطية لتصبح فى صالح الأمة، وتصبح منهجا للعمل السياسى يكرس قيم الأمة.

الحرية عنوان الصراع

نخلص من هذا لتحديد ما نرى أنه جدول أعمال الأمة، ولنرتب الأولويات التى تحقق التغيير والإصلاح المنشود. ففى وسط هذا الخضم الواسع من التحولات والتدخلات، ووسط هذا السيل الكاسح من برامج الهيمنة الخارجية نرى أن طريق الأمة يبدأ من مواجهة تحديات التراجع الحضارى الداخلى، ومواجهة تحديات العدوان الخارجى. وحتى تستطيع الأمة مواجهة كل هذه التحديات عليها أن تبدأ بالإصلاح الداخلى، والذى يشمل بالضرورة تطوير النظام السياسى الذى يخدم مصالح الأمة. ولكن جماهير الأمة تحتاج أولا للحرية، أقصد تحتاج للتحرر، التحرر من الاستبداد الداخلى، والتحرر من الهيمنة والاستعمار الخارجى.

ولا نستطيع القول بأن الأمة تحتاج أولا للممارسة الديمقراطية الحقيقية، ولا نستطيع القول بأن الحاجة الأساسية لنا هى الانتخابات

الحرة النزيهة، بل نقول : إننا نحتاج للحرية أولا، والحرية لن توهب لنا من الإدارة الأمريكية التى تريد تصنيع حكومات تمثلها، فحريتنا ضد مصالحهم، لأن مصالحهم باتت تتمثل فى حكم العالم والهيمنة عليه، فمصالحهم تجسدت اليوم أكثر من أى وقت مضى فى تحقيق حلم الإمبراطورية الأمريكية التى تحكم العالم. والحرية لن توهب لنا من خلال أنظمة الحكم التى اعتمدت لسنوات طويلة على الدعم الخارجى، والتحالف مع القوى العظمى، والتى لم تصل للحكم من خلال شرعية منحت لها من جماهير الأمة.

وعلينا أن نؤكد مرة أخرى أن الحرية تأتى أولا وقبل ممارسة آليات الديمقراطية. لأننا نحتاج أولا لحرية ممارسة العمل السياسى التى تسمح بظهور التيارات السياسية المعبرة عن الأمة، والتى يمكنها فى نهاية الأمر الاحتكام لآليات الديمقراطية لتحقيق نموذج جديد للعمل السياسى يُمكّننا فى نهاية الأمر من الوصول إلى نظام سياسى جديد يعبر عن الأمة وقيمها. والمشكلة الراهنة تتمثل فى أن أطراف التدخل الخارجى تريد تطبيق الديمقراطية قبل الحرية، وتريدها ديمقراطية مشروطة، حتى لا تمارس الحرية من خلالها، وتكون تلك التجربة منفذا حقيقيا لتحرير الأمة. وتتفاقم المشكلة عندما نرى التعديلات الديمقراطية التى تتبناها بعض النظم الحاكمة؛ لأنها تبدأ أيضا بالإصلاح الديمقراطى - الشكلى فى الغالب - قبل أن تبدأ بالحرية.

فالبداية الحقيقية للتغيير ستأتى مع تحرر مجال العمل السياسى من كل التدخلات الخارجية والداخلية، تدخلات الهيمنة والاستبداد، أى أن البداية الحقيقية يجب أن تتمثل فى حق إنشاء الجمعيات والجماعات والأحزاب السياسية، وكذلك حق إنشاء الجمعيات والجماعات والمنظمات الاجتماعية والثقافية، أى حق العمل العام لكل الأطراف. ومن بداية الحرية سيبدأ طريق ليس سهلا، بل نقول إنه معركة أخرى من أجل النهوض والتقدم.

وحالة الجمود السياسى التى مرت بها الأمة زمنا طويلا أثرت كثيرا على حيويتها السياسية، ولم نعرف زمنا فى التاريخ الحديث والمعاصر تميز بهذا القدر من الجدب السياسى. فطول العهد بالاستبداد أثر تأثيرا مباشرا على إمكانية ظهور تيارات سياسية تعبر عن الأمة. وفى هذه الفترة الطويلة من الجمود السياسى كانت الحركات الإسلامية هى المحرك الحقيقى للحياة السياسية، خاصة بعد تراجع العديد من التيارات الأخرى، التى ظلت مؤثرة حتى منتصف السبعينيات من القرن الماضى. لهذا أصبحت الحركات الإسلامية تخوض معركة مستمرة ضد الحصار السياسى المفروض عليها، والذى بات يتزايد بصورة فجة مدعوما بالتوجهات السياسية للإدارة الأمريكية والاتحاد الأوروبى.

إذن هى الحرية، ومنها تعيد الأمة حيويتها السياسية، ومن خلال ظهور تيارات سياسية تعبر عن الأمة، تظهر بالتالى الرؤى السياسية

القادرة على تجديد الخطاب السياسى، ووضع تصور لعملية التغيير والإصلاح الشامل. لهذا نحتاج لتوظيف الوضع الراهن، وتحويل كل تلك التدخلات والمبادرات لتصب فى صالح الأمة. ولن يتحقق ذلك إلا بتحويل أى صورة من صور الديمقراطية إلى مناسبة حقيقية لممارسة الحرية السياسية، وأن تتحول لحظات التحول المفروض والموجه إلى لحظات للدفع نحو تغيير أوضاع الحريات فى المجال السياسى وغيره من المجالات.

إن صورة التحولات الجارية بكل أبعادها خاصة التدخلات الخارجية تجعلنا نحتاج لقيادات من الأمة تقود لحظة التحول وتخترقها وتتحكم فى نتائجها، مرتبة الأولويات المحققة لصالح الأمة. فعملية التحول الموجَّه ستأتى بقوة من التدخل الخارجى، وستأتى من النظم الحاكمة بصورة مقيدة، وكل هذه العمليات ستخلق لحظة تحول علينا أن نستثمرها لصالح أمتنا، حتى لا نغرق مرة أخرى فى ظلام الهيمنة والاستعمار، أو نغرق مرة أخرى فى ظلام الاستبداد.

لحظة التحيز الحضارى

فى هذه اللحظة التاريخية تحتاج الأمة لأكبر قدر من الإجماع الذى يمكنها من خوض حروب الديمقراطية. ولهذا نرى أن القوى السياسية ـ التى تريد العمل لحساب الأمة ـ عليها أن تتوافق على آليات الديمقراطية

كمنهج للعمل السياسى، دون قيم الديمقراطية. فإذا أراد البعض وضع قيم الديمقراطية كشرط لأى تحالف وطنى فهو بهذا صادر حق التيارات السياسية المعبرة عن قيم الأمة، وصادر حق الأمة فى التعبير عن حضارتها، كما أنه لعب فى ملعب التدخلات الخارجية، وأصبح يحقق ضمنا جدول أعمال التدخل الخارجى.

فإذا أردنا تأسيس منهج للعمل السياسى الداخلى يؤسس حقا للحرية، ويجعل التحرر بداية حقيقية للنهضة، سيكون علينا أن نضع أسسا للممارسة السياسية لا تحتكم لأى شرط أو ضمان أو معيار إلا اتفاق الأمة أو إجماعها. فيكون الاحتكام الوحيد هو للتفاعل المباشر مع جمهور الأمة، والذى ينتج منه تأييد الناس لهذا التيار أو ذاك. فليعرض كل تيار رؤيته من خلال عمل سياسى حر، أى من خلال حرية ننتزعها جميعا لصالح الأمة. وعلى كل النخب التى تنادى بمحاكاة التجربة السياسية الغربية أن تختار موضعا لها، فإما أن تحتمى بالتدخل الخارجى أو بأنظمة الحكم، وتحتمى بالشروط والضمانات فتراهن على سيطرة التدخل الخارجى على نتائج التحولات الراهنة، أو تراهن على سيطرة النظم الحاكمة على تلك التحولات؛ أو تختار الانحياز لخيارات الأمة، وترفض لعبة الشروط والتدخلات الخارجية، وتفصل نفسها عن مخططات الهيمنة والاستبداد. وعندئذ يصبح التراضى على آليات الديمقراطية ممكنا بين الجميع دون أن يظن أحد أن من حقه أن يفرض قيم الديمقراطية الغربية، ويصادر حرية الأمة التى تجاهد لانتزاعها.

ففى اللحظة الراهنة، سيكون على كل الاتجاهات تحديد الموقع والموضع الذى تختاره فى معارك الديمقراطية وحروبها، وتلك الاختيارات ستكون مصيرية؛ لأن نتائج المعارك ستكون مصيرية فى تاريخ الأمة. ولا يظن أحد أن هناك مساحة ممكنة للمرونة والمواقف الرمادية، والتحول من معسكر لآخر؛ ففى المعارك المصيرية يكون ثمن الاختيار حاسمًا.



المشهد الرابع
مرحلة الفوضى القادمة

يبدو المشهد السياسى العربى متجها نحو مرحلة جديدة هى فى الغالب الأعم مرحلة انتقالية. يحدث هذا بسبب تطورات الداخل والخارج معا. فعلى الصعيد الداخلى نجد الجمود السياسى قد وصل لمرحلة غير مسبوقة، يصاحبه رفع شعارات أو التلويح بقرارات تمهد لإصلاح قادم، كما يحدث فى مصر. ومع هذا لا يتحقق قدر معقول من الحركية السياسية، ولا يحدث قدر من التغيير والتحول، رغم التطورات التى تلحق بالمنطقة. وفى نفس الوقت تتزايد التحديات الاقتصادية التى تتأثر بالمناخ الدولى، وأوضاع تحرير التجارة الخارجية. يصاحب ذلك عمليات مستمرة لتحرير الاقتصاد دون تحرير السياسة. ومع تحرير الاقتصاد والاتجاه نحو الخصخصة وتزايد دور القطاع الخاص يتراجع دور الدولة. لتصبح الدولة غير قابضة على مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة تدريجيا، ولكنها تظل قابضة على المجال السياسى والإعلامى. ويتحقق ذلك من خلال الدمج المقصود للدولة مع النظام الحاكم والحكومة والحزب الحاكم فى كيان واحد مشكل للنخبة الحاكمة.

وعلى صعيد الإنجاز الداخلى نرى تراجع القدرة على تحقيق إنجازات ملموسة تحقق التقدم على المستوى الصناعى أو العلمى أو التكنولوچى . مما يؤدى إلى هشاشة الوضع الداخلى ، وتأثره بالأزمات ذات المنشأ الداخلى أو الخارجى . ولهذا يتوتر الوضع الاقتصادى والحياتى والعملى بسبب فقدانه لدرجة معقولة من التوازن والاستمرارية . حيث تصبح الأوضاع الحياتية مهددة بالتغير أو التراجع . وتعجز العديد من الفئات عن تحقيق الحياة الكريمة ، كما تعجز العديد من الفئات الأخرى عن تأمين مستوى حياتها والاحتفاظ بما تحقق لها من مستوى معيشى .

تلك الحالة الداخلية ـ التى تعد مصر نموذجا لها ـ تجمع بين التجميد السياسى والاضطراب الداخلى لتحقق شكلا مزيفا من الاستقرار ينطوى فى الواقع على نوع من الغليان الداخلى المكتوم . وتتوازى مع هذه الحالة أوضاع دولية متغيرة ومتسارعة الخطى . حيث تتجه السياسة الخارجية الأمريكية إلى فرض هيمنتها الكاملة على المنطقة . وتقوم الخطة الأمريكية على إعادة تشكيل النظم السياسية فى المنطقة ـ على غرار النمط السياسى الغربى ـ حتى تصبح الأنظمة العربية متطابقة مع النموذج السياسى الديمقراطى الغربى ، وبالتالى متجانسة مع السياسة الغربية ، وخاصة السياسة الأمريكية .

والتوجه الأمريكى يسمح ضمنا ببعض الفروق بين بلد وآخر ، ولكنه يتصور أن الهدف النهائى هو تحقيق الديمقراطية الغربية كنظام سياسى ،

وكنظام للقيم. مما يتطلب تغريب نظام الحياة العربية على كافة المستويات. فالمطلوب يبدأ بالنظام السياسى، ولكن لا ينتهى عنده. فعملية زرع القيم الغربية تؤدى إلى تأثيرات بالغة على نمط الأسرة ومفاهيم الزواج، وأنماط الحياة. وعندما ننظر لجدول أعمال التغيير الذى تبشر به السياسة الخارجية الأمريكية نجده يتناول العديد من القيم الأساسية، ويشمل مناهج التعليم والخطاب الدينى، مما يعنى أنه يشمل الأسس الحضارية والثقافية للأمة. فنحن بصدد عملية تغريب لمجمل حضارة الأمة.

إذا حاولنا الجمع بين المشهد الداخلى والمشهد الخارجى سنجد أننا بصدد حالة تدفع للتغيير وليست حالة استقرار بأى معنى من المعانى. فالنظام المصرى يعمل على تغيير الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ويعيد ترتيب الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص، مع احتفاظه بالسيطرة الكاملة على المجال السياسى والإعلامى، مع محاولة تغيير الشكل الخارجى للسياسة دون جوهر الممارسة السياسية، وبالتالى دون جوهر الحرية السياسية. لهذا يعمل النظام السياسى المصرى على تعديل شكل الممارسة السياسية - مثل عملية انتخاب الرئيس - دون أن يعمل بجدية على تحرير مجال العمل السياسى. ومن الجانب الأخر سنجد السياسة الخارجية الأمريكية تدفع نحو تحريك مجال العمل السياسى، ولكن بشروط محددة، أهمها قيام حالة من الديمقراطية التى لا تسمح لأى قوى

بالوصول إلى الحكم، عدا القوى المناصرة للسياسة الغربية والتابعة لها، وهى تلك القوى المتغربة والتى تتبع المشروع السياسى الغربى، وتنادى بتغريب الثقافة والحضارة.

نفهم من هذا أننا بصدد حالة من التحريك المشروط والمقيد من قبَل النظام السياسى العربى والسياسة الخارجية الأمريكية. والاختلاف فى مضمون الشروط التى يضعها كل طرف؛ ولكنها تتفق فى تحديد الهدف المطلوب من خلال الانفراد بالسلطة. فالنظام السياسى العربى يحاول الحفاظ على انفراده بالسلطة، والسياسة الخارجية الأمريكية تريد الحفاظ على هيمنتها على المنطقة العربية والإسلامية. لذلك نرى أننا بصدد عملية للتحريك والتقييد فى آن واحد.

تلك الحالة المضطربة فى أسسها، والتى تريد تحريك الناس ولكن فى حركة مقيدة، وتريد تحقيق حرية سياسية مشروطة، وهى فى التحليل النهائى ليست حرية، هى فى الواقع حالة تؤدى للفوضى، ولن تؤدى لتحقيق أهداف الأطراف الفاعلة والمالكة للسلطة داخليا وخارجيا. فعملية التحريك المقيد تفترض وجود منهج عمل يسمح بتحريك الناس بحرية مفترضة أو مزعومة، مع وضع قيود غير منظورة على حركة الناس تجعلهم يفقدون حريتهم فى الحركة غير المشروطة دون وعى منهم.

فالسياسة الخارجية الأمريكية تفترض إمكانية تشكيل ديمقراطية تسمح للناس باختيار الحل الغربى بحرية دون استخدام هذه الحرية

لتحقيق أى اختيار آخر . والنظام السياسى العربى يريد تحريك النشاط الأهلى ليكون دعما له دون أى تحرك لا يدعم استمراره فى السلطة . ولكن الواقع الاجتماعى والسياسى لا يمكن تصنيعه وتشكيله بهذه الصورة ، لذلك ستتجه القوى الداخلية والخارجية لعملية الخداع المنظم الذى يعتمد على الآلة الإعلامية . ويمكننا افتراض تفوق الآلة الإعلامية الغربية على الآلة الإعلامية التى يسيطر عليها النظام السياسى العربى . ولكن الواقع يؤكد على استحالة نجاح عمليات التضليل الكلى والشامل ، والعراق نموذج مهم فى هذا المجال ، حيث نرى فشل عملية الخداع الأمريكى فى التأثير على الوعى الجمعى للعراقيين . ولكن الملاحظ فى مسلك الاحتلال الأمريكى هو محاولة تصنيع قوى سياسية وحالة سياسية تحقق الهدف المتمثل فى تشكيل نظام سياسى غربى فى قيمه ، وتابع للسياسة الأمريكية فى سياساته .

نخلص من ذلك التعارض الفج بين الهدف والغاية ، وبين الوسائل والشروط ، أننا بصدد مرحلة من الاضطراب والتوتر ، أى حالة من التغير المنظم والمنفلت . هى حالة تحاول فيها الجهة الحائزة على السلطة والقوة تحقيق تحريك مقيد ، مما يعنى تقييد كل المعارضين لها ، مع عدم إمكانية تقييد كل الناس ولا كل العقول . وهذا ما سيؤدى إلى حالة من الفوضى ، حيث سيتحول التحريك المقيد إلى عملية تحريك غير منظم ، وبقدر القيود المفروضة على القوى والتيارات المعبرة عن حضارة الأمة بقدر ما يكون التحرك المنفلت من القيود المفروضة غير منظم .

ومن حالة الفوضى القادمة سوف يتشكل الواقع السياسى العربى خلال العقد القادم. خاصة مع محاولات تسوية القضية الفلسطينية تسوية أقل ما يمكن أن يقال عليها إنها تسوية لنصرة العدو. ويضاف لذلك ما يحدث فى العراق وأفغانستان، وما يراد بسورية وإيران، وكلها عمليات احتلال وهيمنة تؤكد الهدف النهائى من السياسة الأمريكية، وتعظم من مشاعر العداء لأمريكا، ومن الرغبة الجماهيرية لمقاومة التدخل والعدوان الخارجى، مما يعظم من حالة الاضطراب الداخلى.

والمشكلة تكمن فى عدم إدراك النظام السياسى العربى لحقيقة فقدانه للشرعية الجماهيرية، مما يؤدى لسقوطه تحت وطأة الضغوط الخارجية، وفشله فى قيادة حركة الداخل العربى. مما سيؤدى لسقوط سلطته فى نهاية الأمر بسبب خضوعه للضغوط الخارجية، فتفقد القوى الخارجية سيطرتها على الأوضاع الداخلية؛ لأنها فى الواقع تسيطر على النظام السياسى العربى من خلال الأنظمة المتحالفة معها. وبهذا تبدأ مرحلة انتقالية من الفوضى.

* * *

هل ينتحر النظام الحاكم؟!

عندما نتكلم عن الإصلاح السياسى يفترض ضمنا شمول عملية الإصلاح على تحقيق الحرية السياسية، بما فى ذلك التعدد السياسى والتنافس الحر بين الفصائل السياسية، والانتخابات الحرة المباشرة، أى

مجمل آليات العمل السياسى الممارسة فى النظم الديمقراطية. وعندما يتناول النظام السياسى المصرى مسألة الإصلاح السياسى، ويقدم تصوره عنها، ويحاول تقديم بعض المبادرات. نفهم من ذلك محاولة النظام لتطبيق الديمقراطية على مراحل متتالية، أيّا كان البرنامج الزمنى للتطبيق. وهناك العديد من المشكلات المهمة حول مفهوم الممارسة الديمقراطية وقواعد العمل السياسى الحر، وكيف نحقق التعددية السياسية والممارسة السياسية الحرة التى تحقق إرادة جمهور الأمة، دون أن يتم احتكار العمل السياسى من قبَل نخب سياسية تعرقل فى النهاية إرادة الأمة، ودون أن تكون الممارسة الديمقراطية واجهة لعملية تغريب منظم، ووسيلة لتحقيق الهيمنة الخارجية على مصير الأمة، ودون أن تكون وسيلة لضرب هوية الأمة والاعتداء على استقلالنا الحضارى، أى وسيلة للاستعمار الجديد. ولكن بجانب هذه المشكلات المهمة نتصور تعرض عملية الإصلاح السياسى لتحد آخر سيكون له تداعيات خطيرة، ويكمن هذا التحدى فى مدى قابلية النظام السياسى المصرى للتجاوب والتكيف مع عملية الإصلاح السياسى، حتى إذا أجريت هذه العملية من خلال النظام نفسه وطبقا لرؤيته الخاصة.

نقصد من ذلك النظر لطبيعة النظام السياسى المصرى حتى نستطيع تعريف خصائصه فى مواجهة خصائص الممارسة السياسية القائمة على التعددية والحرية. والنظام السياسى المصرى يقوم على أسس مستمدة من

تجربته التاريخية. فنظام انقلاب يوليو قام على انقلاب من داخل الجناح العسكرى للدولة المصرية، حيث استولى على الحكم نخبة من صغار الضباط. ونفهم من ذلك حدوث الانقلاب داخل الجهاز الإدارى لدولة المستعمر التى أقامها الاستعمار البريطانى فى مصر، وتلك أول المشكلات؛ لأن نخبة الانقلاب العسكرى ورثة دولة الاستعمار، أى ورثة نظام فرض على الناس بحكم قوة الاحتلال العسكرى.

الأمر الثانى يتضح فى ممارسة رجال يوليو للحكم من خلال الجهاز الإدارى للدولة بشقيه المدنى والعسكرى، مع تغليب الشق العسكرى. مما جعل النظام السياسى الحاكم فى مصر نظاما يقوم على الدولة ويخرج منها، ويستخدم أدوات الإدارة والسلطة، وليس ممارسة السياسة والعمل الجماهيرى. وهكذا تحولت شرعية النظام لتعتمد كلية على سيطرة النخبة الحاكمة على الدولة، ومن خلال هذه السيطرة تمارس سلطتها - ولا ينازعها أحد فيها - لأن من ينازع النظام الحاكم ينازع الدولة نفسها فى واقع الأمر، والتعددية تتحقق فى السياسة ولا تتحقق فى الدولة. وبهذا تصبح كل معارضة للنظام هى تهديداً لأمن الدولة، ولهذا أيضا ظهرت موجة العنف فى الربع الأخير من القرن العشرين فى محاولة لإسقاط النظام من خلال الاستيلاء على الدولة.

وعندما نتكلم عن نظام الحزب الواحد - المستمر منذ هيئة التحرير حتى الحزب الوطنى الديمقراطى - نتكلم فى الواقع عن المؤسسة السياسية التى

تضم النخبة الحاكمة، وتشكل صورتها السياسية. ولكن هذه المؤسسة السياسية ليست مصدر النخبة الحاكمة، وليست بالتالى مصدر سلطة النخبة الحاكمة، ولا المؤسسة لشرعية الحكم. ولكن المؤسسة السياسية المحتكرة للسلطة فى مصر مثلت الإطار الخارجى المعبر عن النخبة المسيطرة على جهاز الدولة، والتى تستمد سلطتها من سيطرتها على جهاز الدولة بكل ما لدى هذا الجهاز من سلطات. لهذا يصبح من الصحيح تعريف النظام السياسى الحاكم فى مصر بوصفه النخبة السياسية المسيطرة على جهاز الدولة، والتى تتوالى فيما بينها الأجيال من خلال تسليم من يملك السلطة لمن يختار ليملك السلطة بعده.

تلك الصورة تجعل من الحزب الحاكم والحكومة ومؤسسة الرئاسة والدولة كيانا واحدا فى واقع الأمر. وهو كيان يقوم فى الأساس على الدولة كمصدر للسلطة والقوة، والمالكة للقوة القاهرة بحكم القانون والدستور، وبالتالى تصبح مؤسسة الرئاسة هى النظام السياسى الحاكم فى مصر؛ لأنها رأس الدولة والسلطة العليا فيها. ويكتمل جهاز الحكم بمجلس الوزراء، وهم المكلفون بإدارة الدولة بتفويض من مؤسسة الرئاسة، ويصبح حزب الأغلبية هنا هو الإطار التنظيمى لأفراد النخبة الحاكمة، أى الأفراد الذين يأتى منهم الحكام ورجال الحكم، مع احتفاظ المؤسسة العسكرية حتى الآن بدورها الأساسى كمصدر لمن يأتى على رأس الدولة.

بهذا تتضح مشكلة الحديث عن الإصلاح السياسى، فأى إصلاح سياسى سيقوم على التعددية السياسية والتنافس السياسى الحر والانتخاب الحر المباشر، ولكن الطرف الأساسى فى هذه المسألة هو النظام الحالى الذى يفترض أن يقبل طواعية أو إجبارا الدخول فى عملية سياسية حرة. فإذا جاء الإصلاح السياسى المعبر عن جماهير الأمة والنابع منها أو جاء الإصلاح السياسى الذى تفرضه الإدارة الأمريكية علينا وتؤيده نخب المارينز العرب، أو جاء الإصلاح السياسى المتدرج والمتمهل والبطىء الذى ينادى به النظام الحاكم فى مصر، فإن النتيجة النهائية ستدخلنا فى مرحلة التعددية السياسية.

والمشكلة الرئيسية تكمن فى استحالة إقامة التعددية فى مواجهة الدولة، أو قيام التنافس السياسى الحر فى مواجهة الدولة، وبالطبع هناك استحالة ممارسة تداول السلطة مع الدولة. والحقيقة تتكشف أكثر عندما نحاول رسم حدود النظام الحاكم فى مصر، فسنجده يصل لكل جزء من أجهزة الدولة التنفيذية. فإذا أدركنا دور الدولة فى مصر ـ والذى شهد بعض الانسحابات الجزئية ـ سنجده دوراً شاملاً قابضاً. لهذا نصبح أمام اختيارات محددة، منها فك الارتباط بين نظام الحكم والدولة كنتيجة لما يمكن أن يحدث من إصلاحات فى النظام السياسى، وهو ما يؤدى لسقوط النظام تلقائياً والدخول فى مرحلة انتقالية قد تميزها درجات من الفوضى، أو انقلاب النظام الحاكم على كل محاولات التغيير، وتزايد الاستبداد السياسى، فلا يأتى التغيير إلا بالانتفاضة الشعبية.

الحلف البرتقالى
واستغلال الحرمان السياسى والطموح الطائفى

أصبحت الضغوط الأمريكية المتزايدة على نظام الحكم فى مصر دليلا على عـزم الإدارة الأمـريكيـة على تحـقـيق خططهـا تجـاه الدول العـربيـة والإسـلامـيـة دون أى تبـاطؤ أو انتظار . فـمن الواضـح تصـمـيم الإدارة الأمريكية على تحـقيق تغير نوعى فى نظام الحكم فى مصر ، باعتبار أن تحقيق المخطط الأمريكى فى مصر كفيل بتسريع عملية التغيير فى باقى الدول العربية والإسلامية . لهذا يبدو من الواضح رغبة الإدارة الأمريكية فى تتويج عمليات التدخل الحادثة فى فلسطين والعراق ولبنان بتحقيق انتصار جديد ومؤثر فى مصر حتى يتأكد الدور الأمريكى ، وتسقط كل الحكومات تباعا تلبية للضغط الأمريكى .

ومن توالى الرسائل الصادرة من الإدارة الأمـريكيـة ـ خـاصـة خطب الرئيس بوش الابن ـ يتضح أن قيادة أمريكا للعالم تبدأ من العالمين العربى والإسلامى ، لهذا تركز السياسة الخارجية الأمريكية على منطقتنا لتحتل قلب العـالم ، فـيـقـع العـالم كله تحت سيطرتهـا . ومع عـودة التـحـالف الأمريكى الأوروبى أصبح العالم الغربى كله يقود مسيرة السيطرة على العـالم تحت قيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبرعاية الدول الأوروبية . وبتجاوز الخلاف حول استخدام القوة فى المسألة العراقية تتجمع ضغوط الدول الغـربيـة فى اتجاه واحد لا يسمح بأى قـدر من المناورة أو المرونة .

ولهذا يتجه التمويل الغربي ـ الأوروبي والأمريكي ـ في اتجاه توظيف كل الأموال المتاحة كمعونات لخدمة الهدف السياسي المباشر، وهو تغيير الأنظمة السياسية.

وكل المطالبات الغربية لا تتجه نحو تحقيق بعض المطالب قدر ما تتجه نحو محاولة إحداث تغيير سياسي جذري. ومن الممارسات الأمريكية في العراق نعرف أن الهدف النهائي للسياسة الغربية يتمثل في إقامة أنظمة سياسية غربية في البلدان العربية والإسلامية. فليس المطلوب هو تحقيق الديمقراطية أو تطبيق حقوق الإنسان كما يقال، ولكن المطلوب هو تطبيق ديمقراطية لا تأتي بما يريده الناس بل تأتي بنخب متغربة ومتحالفة مع الغرب وتطبق سياسته وتمرر مصالحه، وتنتمي له فكريا وسياسيا.

لهذا نرى أن الأنظمة العربية المتحالفة مع الغرب ـ والتي تقيم علاقات قوية مع الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ـ لم تعد صالحة للاستمرار، طبقا للرؤية الأمريكية والأوروبية. فالهدف السياسي المطلوب تحقيقه، يتجاوز مسألة التحالف إلى التبعية المطلقة، والتي تبدأ بالتبعية السياسية والفكرية، أي التبعية الحضارية الكاملة. وهذه المطالب الغربية تحتاج إلى نوع من التدخل السافر، والضغوط المتوالية، حتى يمكن تحقيق هذا القدر من السيطرة الشاملة. وهي عملية ـ في التحليل الأخير ـ تمثل نوعا من الاستعمار الجديد، وهو أسوأ من الاستعمار القديم؛ لأنه ليس استعمارا يحتل الأرض، بل استعمار يحتل كل شيء، حتى العقل.

أردنا من هذا الوصول إلى طبيعة الخطط الأمريكية للتدخل فى المنطقة العربية والإسلامية، فما يراد تنفيذه فى مصر لا يمكن أن يتحقق من خلال النظام المصرى الحاكم، بل المطلوب هو تغيير النظام نفسه، وذلك بإحلال نظام بديل عنه. والضغوط التى تمارس على نظام الحكم فى مصر تهدف لدفع النظام لإجراء العديد من الإصلاحات السياسية حتى يفقد النظام نفسه السيطرة على مجريات العمل السياسى، ويصبح من الممكن إسقاط النظام ودفع نخبة بديلة له للوصول إلى السلطة. وهذه النخبة البديلة هى التى يجرى تصنيعها الآن. فمن خلال التأييد المادى قبل المعنوى تحاول العديد من الجهات الأمريكية والأوروبية دفع العديد من الرموز والمؤسسات الموالية لها لتلعب دورا سياسيا فى مواجهة النظام. والكثير من هذه القوى المصنعة تسقط نظرا لوعى الرأى العام وقدرته الشديدة على اكتشاف عملاء ووكلاء الإدارة الأمريكية. ولهذا تعددت المنابر والمؤسسات الموالية للمشروع الغربى، فى محاولة للوصول إلى نخبة يمكن تمريرها.

وهناك على الساحة المصرية صحف وأحزاب ومؤسسات مدنية ورجال أعمال وتكتلات قبطية تعمل من خلال التبعية للمشروع الأمريكى، وتنتظر الفرصة لتحقيق دورها من خلال الدعم الأمريكى لها، ومن خلال ما تمارسه الإدارة الأمريكية من ضغوط على النظام

الحاكم فى مصر . فهناك نخب سياسية تحتاج للدعم الأمريكى لتعوض فقدانها للجماهير ، وحتى تستطيع الاستفادة من أموال المعونات الأمريكية والأوروبية ، لتحصل على دعم جماهيرى . وهناك جماعات من رجال الأعمال ترى أن التدخل الأمريكى يحمى مصالحها ، ويدعم دورها السياسى . وهناك جماعات قبطية ترى فى التدخل الأمريكى فرصتها لتحقيق مطالبها الطائفية ، والبعض منها يتصور إمكانية تحقيق نفوذ للجماعة القبطية فى مجريات السياسة المصرية ربما يتجاوز حجم الوجود القبطى فى مصر .

ومن هذه النخب ـ أى جماعات المارينز ـ سيتم تشكيل وتصنيع النخبة البديلة لتكون جاهزة للقفز على الحكم فى مصر فى اللحظة التى يفقد فيها النظام المصرى سيطرته على مجمل الأوضاع السياسية نتيجة للضغوط التى يتعرض لها . ويفترض أن يقدم النظام المصرى تنازلات أو مبادرات متتالية للإصلاح حتى يتحرر المجال السياسى من سيطرته ، وتكون هذه النخبة المصنعة قادرة على السيطرة على المجال السياسى من خلال ما يتاح لها من دعم غربى . كما يفترض أن تظهر هذه النخبة المصنعة بوصفها القوى المحررة لإرادة الجماهير حتى يتحقق لها دعم من الناس ، ويتم تمرير حكومة المارينز فى مصر .

ورقة الأقباط

عبر أكثر من عقدين من الزمان ، كان الأقباط ورقة فى الصراعات

السياسية فى مصر، خاصة الصراع بين التيارات العلمانية والإسلامية، وجاء الدور الآن ليكون الأقباط ورقة فى عملية التدخل الخارجى، وعملية تغيير النظام السياسى المصرى. ولعل هذا الأمر يمثل واحدة من أشد الجوانب خطورة فى لعبة التحالف البرتقالى. فالقوى التى تريد القيام بعملية التغيير لصالح الإدارة الأمريكية والأوروبية من خلال لعبة التظاهر من أجل الديمقراطية - والتى تريد إعادة إنتاج المشهد الأوكرانى - تعلم جيدا أن الأقباط ورقة رابحة فى هذه اللعبة. فعندما ترفع نخبة سياسية أو حزب سياسى شعارات ومطالب الأقباط، وتتبنى تحقيق مطالبهم - حتى الطائفية منها - يصبح لهذه النخبة تأييد جماهيرى من الأقباط، ليس بسبب الاقتناع بمشروعها السياسى، ولكن بسبب مغازلتها لأحلام جماعة طموحة.

إذا عدنا للمشهد القبطى - بدءاً من حادثة وفاء قسطنطين، حتى أحداث الفيوم - سنرى أن المشهد أصبح معدا لحالة خروج على النص التاريخى، وأننا بالفعل أمام لحظة مناسبة لانفلات الممارسات السياسية عن الحدود المتعارف عليها والمتفق عليها عبر تاريخ التعايش المصرى. ولا يمكن لأحد أن يتصور أن تغفل القوى الخارجية والقوى الداخلية التابعة لها عن أهمية توظيف الحالة القبطية الراهنة لخدمة مصالحها. بل نقول: إن الدعم الغربى - والأمريكى خاصة - للعديد من المنظمات القبطية فى الخارج والداخل هو الذى أدى لحالة الخروج على أسس التعايش وتقاليده

فى المظاهرات القبطية الأخيرة، والتى بدأت فى التكرار بوتيرة متصاعدة، مما يدل على أن التدخل الخارجى خلق حالة توتر واضطراب داخلى عندما أصبح عنصرا مؤثرا على قضايا الداخل. أى أن التدخل الخارجى فى قضايا الأقباط أخل بحالة التوازن الداخلى التى يمكن الوصول لها، فأصبحت الحالة القبطية من أوراق التوتر الداخلى المراد توظيفها لتصنيع حالة من الديمقراطية التابعة، أى تصنيع حكومة من المارينز المصريين.

وإذا كانت عمليات التدخل الخارجى تضر بمصلحة الأمة، وإذا كانت عمليات تصنيع النخب تضر بالحياة السياسية فإن عملية توظيف الحالة القبطية الراهنة فى المخطط الأمريكى تضر بمجمل مستقبل الأمة. والمشكلة الحالية تتفاقم بسبب تلك الحالة القبطية غير المنضبطة، والتى تمثل حالة من الاندفاع غير الرشيد. ولا نجد من يستطيع الوقوف فى وجه هذه الحالة من الأقباط أنفسهم، ليس لعدم وجود من يعارضها، ولكن لصمت كل من يعارض هذه الحالة. لقد تحولت حركة المطالب القبطية إلى حركة لها الصوت الأعلى، وتملك بحكم تغللها المؤسسى أن توقف أى صوت يواجهها، وأصبحت تداعب أحلام البسطاء من الأقباط، وتوظف مشكلاتهم ومخاوفهم، وتقوم على تعميق الشعور بالاضطهاد.

والمشهد اللبنانى يمثل تمهيدا ضروريا للمشهد المصرى، والمظاهرات القبطية فى القضايا الدينية تمثل تمهيدا للتظاهر السياسى. والمظاهرات البرتقالية التى تخطط لها الإدارة الأمريكية والمؤسسات والنخب المصرية

التابعة لها ستكون تتويجا لحالة التوتر الداخلى الذى يستغل حالة الاحتقان السياسى والطائفى معا. والمشكلة أن عملية الخداع السياسى التى ستمارسها القوى التى ستحظى بالتأييد من الإدارة الأمريكية سوف تسقط سريعا، وستنقلب الجماهير على النخب المتغربة والحكومات المصنعة والنخب المزيفة، ولكن استغلال حالات التوتر الداخلى يدفع لحالة نزاع طائفى محتمل وممكن، والمشهد العراقى ليس ببعيد. لهذا ننتظر ظهور الصوت القبطى الذى يوقف حالة الاندفاع، ويراجع تلك الحالة الطائفية، كما حدث فى العديد من المناسبات التاريخية الماضية، حتى أصبحت حالة الطائفية القبطية، حالة لا تكتمل تاريخيا، وتظل حالة عارضة سرعان ما تزول.

* * *

تحالف لفرض مشروع الهيمنة الغربية

قلة قليلة هى التى تنادى علنا بالتدخل الخارجى، وتؤيد السياسة الخارجية الأمريكية، وتتحالف مع المنظمات الدولية لتمرير مشروع الهيمنة الحضارية الغربية. ولكن الوقائع الجارية فى مصر والبلدان العربية والإسلامية تشير بوضوح لتزايد المؤسسات والنخب الداعية لمشروع الهيمنة الغربية. ومن الواضح بالطبع صعوبة الدعوة العلنية لتأييد المشروع الغربى لما يؤدى له من موقف سلبى لدى الرأى العام. لهذا يفقد من يؤيد المشروع الغربى علانية مصداقيته لدى الناس، ويواجه برفض جماهيرى يفشل مشروعه.

والرأى العام الرافض للتدخل الخارجى يجعل بعض المؤسسات والنخب تتجه لرفض التدخل الخارجى، ولكنها فى الوقت نفسه تنادى بأفكار ومشاريع تدعم المخطط الأمريكى والغربى. وفى هذه المساحة نجد من يرفض التدخل الخارجي ويتلقى دعما وتمويلا غربيا. ونجد من يرفض التدخل الخارجى ويرفض التمويل الخارجى، وفى الوقت نفسه يدعو لأفكار المشروع الغربى.

لهذا أصبح من الضرورى اكتشاف كل العناصر المتحالفة مع المشروع الغربى، وعدم الارتكان للشعارات السياسية التى تدين التدخل الخارجى. فالمواقف لدى النخبة المتغربة - أى وكلاء المشروع الغربى - وصلت لحد واضح من الازدواجية بين ما يعلن للناس والهدف الحقيقى غير المعلن. كذلك أصبح من الواضح تعدد مستويات العلاقات مع الجهات الخارجية والتى بات معظمها غير معلن. وكأننا بصدد عمل منظم من النخب والمؤسسات التى تنتمى للمشروع السياسى الغربى يأخذ العديد من الأشكال، منها الصريح والمعلن، ومعظمها ضمنى وغير معلن.

اكتشاف المارينز العرب

كل من يحاول مواجهة وكلاء المشروع الغربى يواجه بالعديد من التهم تبدأ بالتخلف والرجعية وتنتهى بالتهم الأكثر شهرة وهى الإرهاب، أو

الحض على الكراهية وتبرير الإرهاب. فكل من يواجه أتباع المشروع الغربي هو ضد الديمقراطية، وبالتالي لا يحق له ممارسة الحرية، ولا يجوز له التعبير عن مواقفه. تلك الحرب الشرسة التي تشن على القوى المعادية للمشروع الغربي تعد محاولة لاستئصال تلك القوى، وفتح الباب أمام الهيمنة الخارجية.

وحتى نصل إلى تعريفات وتعبيرات دقيقة نرى التحدى الخارجي بوصفه محاولة لفرض قيم الحضارة الغربية على الأمة العربية والأمة الإسلامية، وأيضا على العالم. لهذا يمكن تعريف المعركة السياسية المعاصرة بأنها معركة بين القوى المتمسكة بهويتها الحضارية، والنخب الداعية للتغريب والتي تنادى بفرض القيم الغربية على مجمل حياة الأمة، وليس في المجال السياسي فقط. فالتحدى الراهن هو تحد حضارى فى المقام الأول؛ لأن الاستعمار الجديد المتمثل فى السياسة الأمريكية ـ والمدعوم من الاتحاد الأوروبي والكيان الصهيوني ـ هو استعمار حضارى بامتياز. فالهدف من الحملة الاستعمارية الجديدة هو نشر القيم الغربية فى مختلف مجالات الحياة، وتطبيق النظام السياسى الغربي ـ بما فى ذلك تأسيس النظام العام، والدستور والقانون ـ على معيار القيم الغربية.

من خلال هذا التصور نعرف وكلاء المشروع الغربي بأنهم النخب الداعية لتطبيق القيم الغربية فى بلادنا. فإذا كانت هذه النخب أو

مؤسساتها تقبل التدخل الخارجى، أو كانت ترفضه، وإذا كانت تقبل التمويل الخارجى أو ترفضه، فهى فى كل الحالات تتفق مع المخططات الخارجية فى الأهداف. وهذا يجعلنا نستشعر خطورة النخب والمؤسسات التى ترفض التدخل الخارجى؛ لأنها تحاول تجميل صورتها أمام الرأى العام، كما تحاول إخفاء حقيقة مشروعها السياسى. فإذا جاءنا التغريب من خلال التدخل الخارجى أو بأموال الخارج، أو إذا جاءنا بجهود محلية فإن النتيجة واحدة.

ولكن علينا ملاحظة غرابة ما يحدث فى بلادنا، فكيف تأتى الهيمنة الغربية بجهود محلية، إن الأمر من الغرابة لحد يؤكد عدم جدوى تصنيف النخب والمؤسسات الداعية لتطبيق المشروع الغربى بحسب علاقاتها بالخارج وما تتلقاه من دعم معنوى أو مادى. نقصد من هذا أن وكلاء المشروع الغربى - أى المارينز العرب - يشكلون فى الواقع العملى التكتل الداعم للتدخل الخارجى، والجهاز التنفيذى الذى يتولى تنفيذ مخطط الهيمنة الخارجية. لهذا فرفض التدخل الخارجى ليس إلا مظهرا خارجيا يخفى حقيقة النتائج النهائية لمشروع التغريب.

حلف التغريب

يتمثل المأزق الراهن فى حجم الضغوط الخارجية الدافعة لمشروع التغريب وما وصلت له من حد سافر يستخدم كل أساليب الترغيب

والترهيب دون أى اعتبار لقواعد القانون الدولى أو المواثيق الحاكمة للعلاقات الدولية. ومع قوة التدخلات الخارجية المعتمدة على قوة الإمبراطورية الأمريكية، إلا أننا نكتشف عدم إمكانية تطبيق المخطط الغربى بدون وجود دعم داخلى، أى بدون دور وكلاء الغرب المحليين. فالهدف النهائى للمشروع الأمريكى يتمثل فى الوصول إلى نظام سياسى يحكم البلدان العربية والإسلامية يتحالف مع مشروع الهيمنة الغربية.

لهذا برز دور النخب المحلية المؤيدة لمشروع الهيمنة الغربية، والتى أصبحت العماد الرئيسى لتحقيق أهداف السياسة الأمريكية. فالاستعمار الحديث لا يهدف للسيطرة على العالم من خلال القوة العسكرية المباشرة، بل يهدف للسيطرة على العالم من خلال النخب الحليفة، وتبقى الآلة العسكرية وسيلة لإخضاع النظم التى لا تجدى معها أساليب الترغيب والترهيب غير العسكرية. ومع تزايد التدخلات الخارجية وتزايد إمكانية تحقيقها لأهدافها أصبحت النخب والمؤسسات الداعمة للمشروع الغربى تتجه لتسريع عملها، وتؤكد تحالفها.

فاليوم أصبحنا بصدد كتلة من النخب والمؤسسات التى تعمل على مستويات عدة، وتترابط فيما بينها، وتتشابك علاقاتها. وخطورة هذا الأمر تتمثل فى العمل المنظم على مستويات متعددة، يدعم كل مستوى منها المستويات الأخرى. فالقضية لا تقف عند حد الحديث عن الانتخابات الرئاسية، أو القضايا المتعلقة بالأحزاب السياسية

والانتخابات البرلمانية، ولكن الأمر يتجاوز كل هذا ليصل إلى القضايا الاجتماعية والدينية والاقتصادية لنصبح أمام عمل منظم فى أكثر من اتجاه، ولكنه يعمل فى النهاية على نشر القيم الغربية، أو تحقيق بعض التطبيقات المتتالية لأنظمة وقوانين نابعة من الخبرة الغربية.

فهناك محاولات لاختراق الخطاب الدينى، وبالتالى اختراق المؤسسات الدينية، والتأثير على الفتاوى الدينية، ومحاولات مماثلة للتأثير على مناهج الدين فى المدارس، ومحاولات أخرى لتغيير وضع المرأة فى المجتمع، ومحاولات لتغيير وضع الجماعات الفرعية بعد تحويلها لأقليات بالمفهوم الغربى، أى جعلها أقليات حضارية لا تنتمى لحضارة الأغلبية. وكل هذه المحاولات تشترك فى أنها تعتمد على المنهج الغربى، وتأخذ من القيم الغربية مرجعية لها. لهذا لا نرى فى كل هذا محاولات للإصلاح، بل هى محاولات للتغريب. فمن يريد تحقيق الإصلاح والتغيير يفترض فيه تبنى رؤية جديدة، تعتمد على حضارة الأمة كمرجعية لها، لا أن يتبنى القيم الغربية ويحاول فرضها على جمهور الأمة. فالأصل فى النهضة والتغيير والإصلاح أن يكونا تعبيرا عن الناس، ويأتيا منهم ومن قيمهم وحضارتهم وثقافتهم.

كيفية المواجهة

رغم خطورة الموقف الحالى إلا أننا نرى ضرورة المواجهة السياسية

والفكرية. بالطبع يجب منع التمويل الخارجى عن النشاط السياسى، ومنع التحالف السياسى لتمرير مرشحين لقوى أجنبية، ولكن المواجهة الحقيقية ستتحقق من خلال معركة ضد الكتل المؤيدة للمشروع الغربى، معركة يكون هدفها الأول والأخير هو الرأى العام. فلن يمنع التدخل الخارجى، ولن يوقف النخب التابعة للغرب إلا رأى عام واع ورشيد، يعرف كيف يميز بين بضاعتنا وكل بضاعة تأتينا من الخارج مهما تزينت أو تخفت. ولا أبالغ إذا قلت: إننا أمام معركة قيم، معركة نريد أن نواجه فيها المشروع الغربى بقيم أمتنا. وكلما تأكد الرفض الشعبى الجماهيرى للقيم الغربية الوافدة، وكلما تأكدت قدرة الجماهير على اكتشاف القيم الوافدة، ووكلاء المشروع الغربى، اقتربنا من النصر فى معركة الهيمنة الغربية، أى الاستعمار الحضارى الجديد.

* * *

الخاتمة

نحن أمام معركة حقيقية، ونحتاج للخروج منها منتصرين، نحتاج لتحقيق النهضة التى تليق بنا وبحضارتنا وتاريخنا. ولذلك فإن معارك اليوم لن تنتهى غدا، بل ستحدد المستقبل القادم، ولسنوات طويلة. وعلينا أن ندرك أننا أمام مرحلة تاريخية مهمة، يمكننا خلالها تحقيق النهضة والحرية، أو يمكن أن نُهزَم مرة أخرى، ونعود لدائرة السقوط فى التخلف، ويتجدد استعمار بلادنا مرة أخرى، كما حدث فى القرنين الماضيين.

علينا أن نجعل القرن الحادى والعشرين قرنا لنهضتنا وتقدمنا . لقد بات المسرح معدا لمنهج جديد فى الكفاح ضد التخلف والتراجع الحضارى ، والكفاح ضد قوى الاستعمار والعدوان الخارجي . نقول بات المسرح معدا لأن الاستعمار الأمريكى الجديد أصابه الغرور القاتل والغطرسة ، ويريد حكم العالم . والمسرح معد لأن الأنظمة المستبدة التى حكمت العالمين العربى والإسلامى بدعم من الغرب لم يعد من الممكن استمرار استبدادها بعد أن نخر السوس فى عظام الاستبداد ، وبعد أن فقدت الدعم الغربى . واللحظة التى تحاول فيها الإدارة الأمريكية التخلص من حلفاء الأمس - كى تصنع حلفاء الغد - هى لحظة تفكك الاستبداد والهيمنة الخارجية التى يراد منها التحول للحظة تفقد فيها الأمة سيطرتها على مصيرها ، وهى اللحظة التى علينا فيها تأسيس حرية الأمة لتسيطر على مصيرها ، وتصنع نهضتها .

***

المحتويات

رقم الإيداع ١٧٦٨/ ٢٠٠٦

الترقيم الدولى I.S.B.N. - 977-09-1505-X